الجلسة السابعة والعشرون بعد المائة

- **التاريخ**: الثلاثاء 12 رمضان 1420(1999/12/21)
- **الرئاسة**: السيد عبد السلام بروال الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت**: ساعتان وخمس واربعون دقيقة ابتداء من الساعة الحادية عشرة وخمس دقائق صباحا.
- **جدول الأعمال**: الأسئلة الشفهية

* * *

*** المستشار السيد عبد السلام بروال رئيس الجلسة:**

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل السادس والخمسين من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد الأمين، ليس هناك جديد، إذن ليست هناك إحاطة للسادة المستشارين فيما يخص المراسلات الواردة على رئاسة المجلس وبالتالي نشرع بإذنكم بالقطاع الأول المتعلق بالاقتصاد والمالية وأول سؤال يتعلق بالإعفاء الضريبي لفائدة قطاع الصناعة التقليدية .

سؤال طرح من طرف المستشار السيد عبد الإله القباج.

السيد عبد الإله تفضلو.

*** المستشار السيد عبد الإله القباج :**

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين،

رمضان مبارك سعيد،

جعله الله علينا وعليكم وعلى صاحب الجلالة، وعلى الأسرة الملكية الشريفة بالعافية وطول العمر والرفاهية للشعب المغربي.

السيد الوزير المحترم،

تعرفون جيدا قطاع الصناعة التقليدية وأعرفكم شخصيا، تقدرون أهل القطاع وذويهم، والدور الذي قاموا به في الحركة الوطنية والنضالية من أجل استقلال المغرب، قطاع يضمن العيش لأكثر من مليون وخمسمائة ألف نسمة، قطاع يشغل بوفرة وبأقل كلفة، قطاع يحافظ على التراث، في صمود أمام الإكراهات والتحديات والمنافسة أو التجديد العشوائي، قطاع يساهم في الحركة الوطنية الاقتصادية ويناضل من أجل إستقلال واستقرار البلاد،

الصناع التقليديون كانوا السيد الوزير في مقدمة المشاركين في المسيرة الخضراء المظفرة، قطاع الصناعة التقليدية يسجل ومع كامل الأسف حاليا أزمة اقتصادية حادة منذ حرب الخليج مرورا بالجفاف ومخلفاته فضلا عن المشاكل الاجتماعية التي يتخبط فيها بفعل عدة عوامل.

سؤالي للسيد الوزير وهو في الحقيقة التماس، التماس من المفكر الاقتصادي الأستاذ ولعلو والأستاذ الباحث. سؤالي والتماسي هو لماذا لم تفكر الحكومة في إعفاء هاته الشريحة الاجتماعية من الضرائب بمختلف أشكالها على غرار القطاع الفلاحي وذلك في إطار السياسة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله والهادفة للأخذ بيد المعوزين، والفقراء والمحتاجين وذوي الدخل المحدود؟وشكرا السيد الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

السيد فتح الله ولعلو وزير الاقتصاد والمالية :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس ،

أريد أن أشكر السيد المستشار اللي اعطاني الفرصة باش نتكلم على هذا القطاع، اللي كما قال لا يمكن إلا أن يكون لنا كل التقدير له، وكل اعتزاز وكل محبة، لأنه لا في تاريخ البلاد، من الناحية ... تاريخ العمل من أجل تحرير البلاد، ولا داخل المجتمع حاليا هو يلعب دور أساسي بطبيعة الحال في التوازن العام ديال بلادنا، ومن المؤكد أنه هو نفسه تيمثل نوع من الضمان الاجتماعي، اللي عندنا في المجتمع ديالنا، ولذلك الناس العاملين به لا بد أن نؤكد اعتزازنا بدورهم المجتمعي.

من المؤكد أنه كذلك، أن التحول، التقدم اللي بدا المغرب تيعرف في مجال السياحة غيكون إن شاء الله لصالح هذا القطاع، وإن كنت أنا من الذين يعتبرون أن المغاربة كلهم خاصة أصحاب المداخيل اللي متوسطة ومرتفعة من الضروري أنهم يصبحوا مستهلكين لإنتاج هذا القطاع.

الآن بالنسبة لهذا القطاع من الناحية الضريبية، لا بد أن نؤكد أنه نظرا لمكانته، هو عنده واحد العدد ديال الامتيازات، ولا بد أن أذكرها، الامتيازات المتعلقة بالضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات بالنسبة للمنشآت الجديدة اللي تتبقى تخفيض ديال 50%، بالنسبة لـ 50% لخمس سنوات الأولى، خمس السنوات المحاسبية الأولى، وإلا كانت المؤسسة مصدرة، بطبيعة الحال كما تعلمون تيكون الاستفادة الكلية مدة خمس سنوات الأولى و 50% فيما بعد.

بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة، هنا كذلك يستفيد صغار الصناع التقليديين بالنسبة للبيوع، وبالنسبة كذلك للخدمات التي ينجزها من الإعفاء على القيمة المضافة إذا كان رقم معاملاتهم السنوي يساوي أو يقل عن 180.000 ألف درهم.

بالنسبة للضريبة التجارية اللي تتسمى "الباتنتا" هنا كذلك، المشرع - مانبقاوش دائما نقولو الحكومة، المشرع لأنه هو اللي تيقرر في الضريبة - تيمنح إعفاء من أصل الضريبة طوال 5 سنوات الأولى لكل شخص طبيعي أو معنوي يزاول مهنة أو صناعة أو تجارة وذلك ابتداء من تاريخ الشروع في مزاولة نشاط المعني بالأمر.

نقطة رابعة الضريبة الحضرية : هنا كذلك كاين إعفاء لباني جديدة ولباني مضافة إلى مباني قديمة وكذا من الناحية د الماكينات التي تشكل جزءا من مؤسسات إنتاج سلع أو تقديم الخدمات وذلك طوال السنوات الخمس التالية للسنة التي تم خلالها بنائها وإقامتها.

رسوم التسجيل :

كذلك مدونة التسجيل نصت على الإعفاء من رسوم التسجيل مترتبة على شراء أرض مخصصة لإقامة مشروع استثماري داخل أجل أقصاه 24 شهر من تاريخ إبرام عقد شراء.

كل هذه التسهيلات فيها الخاص بالقطاع الحرفي وفيها اللي هو تيمشي حتى القطاعات التجارية أو صناعية، ولكن يستفيد منها القطاع الحرفي.

المهم، أنه تشجيعنا لهذا القطاع ، ككل القطاعات، متيهمش فقط الضرائب ولكن تيهم هو تشجيعات للطلب، ومن المؤكد أنه كما قلت أنه إذا تزايد الطلب بالنسبة لهذا القطاع من جهة، وإذا ارتقى كما هو الحال منذ سنتين النمو ديال القطاع السياحي هذا غيكون بطبيعة الحال لصالح هذا القطاع اللي من الضرورة بطبيعة الحال نتابعو حمايته ودعمه.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب، السيد عبد الإله تفضلو.

*** المستشار السيد عبد الإله القباج :**

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير،

السيد الوزير بكل صدق، أنا كنتكلم معاكم، لما توجهت للوزير والباحث، كلماتي وزنتها، الأرضية والحقيقة الآن، هو لما كتعمل إدارة السجون واحد المعرض ديالها، كنشوفو شحال المنتوجات ديال الصناعة التقليدية ممتازة عرضاها، وكنتفاجئوا علاش؟، لأن جل الصناع التقليديين مقبوطين على الضريبة في الحبس، فهذه

الأرضية وما كنتكلمش على أصحاب المعامل، أصحاب المعامل هاد شي اللي قولتينا في القوانين كتطبق، علما أن لما جاتهم المراجعات من 88 إلى هنا، الصادرات ديالنا انخفضت من 100 مليار إلى 60 مليار.

وتنتأسفو أنه في ظرف 10 سنين أو 12 عاما عوض ما تطلع الصادرات والعملة كترتفع الصادرات ديال الصناعة التقليدية ديالنا تتنخفض، وعدد ديال المعامل سدت، الآن كنتكلم على الأرضية الشعبية ديال الصناع التقليديين الضعاف، أنا تنقول للأستاذ الباحث والوزير المقتدر واللي عندو ارتباط أسروي وعاطفي مع هذا القطاع، في هذا الشهر المبارك كنلتمس منو ياخذ بعين الاعتبار في القانون المالي المقبل هاذ الشريحة الاقتصادية اللي غادي تواجه العولمة، واللي غادي تكون ضحية العولمة واللي الآن راه ضحية ديال المعارض السورية و المصرية وغيرها في الفنادق والزليج العصري، والحصير بالبلاستيك، والزربية "بالموكيط" وهنا في بعض المتاجر الزربية ميكانيك هذه مئات الآلاف، وغدا الخزف حتى هو الصيني ، فأنا كنقول لكم رفع بعض الحواجز اللي تقررت والعولمة وكل الإكراهات اللي هي معرض لها هذا القطاع، باش تمشي ضحية مئات الآلاف ديال الصناع التقليديين ثم كاين اتفاقية الشراكة كاين إحداث منطقة تبادل الحر.هاد شي راه القطاع ما عندوش مؤهلات باش يمكن لو لا للتأهيل، ولا إمكانيات مادية، ولا تأطير إداري في الوصاية، ثم هذا قطاع ما تيكلفش الاقتصاد واحد الميزانية خاصة من ناحية النفقات، وحتى هاذ الغلاف د المداخيل إلا حسبناهم بالنسبة للقطاع راه غلاف ضئيل جدا. لهذا أنا كنقول بقدر ما هذا القطاع تيساعد على امتصاص البطالة مجانا، الحكومة كتخلص باش تعمل مناصب الشغل.

هذا قطاع تيشغل يوميا مجانا تيخلق واحد الناشئة حرفية وكيكونها تكوين ذاتي، دون إرهاق للميزانية ، تيساهم في الميزان التجاري من خلال منتوجات المحافظة على الأصالة ثم حوافز كلها وعوامل اللي تتساعد هذا القطاع وتتساعد الممثلين في هذا المجلس باش يلتمسوا مرة أخرى من الحكومة وعبر الحكومة من صاحب الجلالة نصره الله وأيده ملك الفقراء والمعوزين و الصانع الأول وحامي حمى القطاع باش ياخذ بعين الاعتبار هذه الظرفية الاقتصادية الحرجة اللي هو في هذا المنعطف غادي يقطعها قطاع الصناعة التقليدية أمام العولمة وأمام الإكراهات والتحديات الداخلية والخارجية. وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار المحترم.

نمر إلى السؤال الموالي، دائما في قطاع الاقتصاد والمالية وهو سؤال موجه من طرف السادة المستشارين المحترمين، السيد محمد تاضومانت، السيد احمد أخريف والسيد حسن الصغير، الموضوع هو : إعفاء جهة گليم - السمارة من جميع الضرائب.

تفضلو السيد المستشار.

*** السيد رئيس الجلسة**

أحنا كنسمعوا السيد المستشار. تفضلو

*** السيد المستشار محمد تاضومانت :**

(تسجيل رديء.. غير مسموع)

- ثانيا :أجور الموظفين.

- ثالثا تشجيع الاستثمار، منح التسهيلات للمقاولات الصغيرة والمتوسطة لهذه الأقاليم.

إن كل المحاور التي تشكل القوة الحركية واللبنة الأولى التي ستساهم لا في انتعاش اقتصاد الأقاليم الجنوبية بحيث أن هذه المزايا ستشجع المستثمرين من توظيف رساميلهم فيها، كما سيساعد في استقرار السكان، والحد من الهجرة، خوفا من حدة الفقر، الجفاف وقسوة المناخ، وتقليص فرص الشغل.

إن ما يثير الانتباه والتساؤل هو إعفاء إقليم طاطا من اللجنة الوزارية التي عقدت اجتماعها بإقليم طانطان والخاص بالأقاليم الجنوبية.... والدعم المقدم من طرف الحكومة الإنعاش الوطني ، وكذا مساعدة الطلبة على التنقل بمثل هذا الدعم.

السيد الوزير،

إن اهتمام الحكومة بهذه الأقاليم سيستوجب إحداث مناطق صناعية، واستخدام المناجم وتشجيع الاستقرار وهو من مزايا ساكنة هذه المنطقة وموظفيها، حيث أن الحل لجميع مشاكل هذه المنطقة هو تشجيع الاستثمار، واستغلال الخيرات التي تزخر بها المنطقة ومؤهلات سياحية وثروات باطنية، فبدون الانتعاش الاقتصادي المحلي سوف لا ولن يكون الاستقرار بهذه المنطقة التي تعتبر جسرا أمنيا للبلاد، فما هي الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها لحل هذه المعضلة. وشكرا،

*** السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير.

*** السيد وزير الاقتصاد والمالية :**

السؤال اللي مطروح يتعلق بالإعفاء من الضرائب خاصة في الجهة ديال گلميم والسمارة من جميع الضرائب.

هنا اللي بغيت نقول للسيد المستشار والسادة المستشارين أن المشرع تيحدد عدة إعفاءات لكل المقاولات في مجموع المملكة وأحيانا إعفاءات وامتيازات ببعض هذه الأقاليم.

فللتذكير، مانتكلمش على الامتيازات نتكلم على الإعفاءات اللي كبيرة. عندنا بالنسبة لكل المقاولات فاين ما كانت :

* كاين الإعفاء من الحد الأدنى للضريبة لمدة ثلاث سنوات، في السنوات الأولى للاستغلال.

* كاين إعفاء المنشآت المصدرة فأين ما كانت لمدة خمس سنوات من بعد تيوقع تخفيض بنسبة **50%** بالنسبة للسنوات اللي من بعد.

* كاين إعفاء لكل الآليات والمعدات المقيدة في الأصول الثابتة من الضريبة على القيمة المضافة. مانتكلمش على الجمارك اللي فيها بطبيعة الحال إعفاءات أكبر.

* وكاين إعفاءات المقاولات الحرفية طوال الخمس سنوات الأولى من تاريخ الشروع في مزاولة نشاطها كما أجبت سابقا في السؤال السابق المتعلق بالنشاط الحرفي.

* وكاين كذلك تمكين المقاولات من تكوين مخصص مرصّد للاستثمارات في حدود **20%** من النتيجة الجبائية قبل مباشرة الضريبة بشرط ألا يتعدى ذلك **30%** من قبل الاستثمار.

إضافة إلى ذلك كاين امتيازات خاصة لبعض أقاليم المملكة اللي اعتبارا لميثاق الاستثمار خرج واحد المرسوم هاذي واحد **18** شهر، اللي تيعطيها هاذه الامتيازات إما لأن معدل النمو نتاعها محدود، إما لأن القدرة الاستيعابية نتاعها للرأسمال كذلك محدودة، أو نظرا للتفاوتات اللي كاينة بيناتها بالنسبة للأقاليم اللي عندها أكثر الإمكانيات، ومن بين هذه الأقاليم، كل أقاليم مناطق الجنوب ومن طبيعة الحال من بينها الأقاليم أُوالجهة ديال السمارة وديال گلميم.

إذن في هذا الإطار هذا ، المشرع اعطى هذه الإعفاءات وهاذه الامتيازات اللي تتستفد منها بطبيعة الحال هذه الجهة. شكرا السيد الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيدالوزير،

السؤال، هناك تعقيب للسيد المستشار. تفضلو.

*** السيد المستشار:**

السمارة، فإضافة إلى حرمانها من الإعفاء الضريبي الذي تحدثنا عليه، هناك استثناء الأقاليم من المنح المالية المخصصة لجهة گلميم ـ السمارة، والتي تضمنها التصريح المتعلق بنتائج الزيارة التي قامت بها اللجنة الوزارية للأقاليم الجنوبية خلال الشهور الماضية. فما هي أسباب إعفاء حاجيات إقليم طاطا من بين أقاليم الجهة؟، ونضيف إلى هذا كله حرمان طلبة إقليم طاطا من المساعدة المتعلقة بالتنقل والتي يستفيد منها باقي طلبة الأقاليم الأخرى. وشكراً.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد المستشار،

هناك إحاطة رئاسة جلالة السعيد علما بأن السيد من طرف الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، بأن السيد وزير التربية الوطنية، ولأسباب صحية يوجد خارج الوطن، ويلتمس تأجيل الإجابة عن السؤال المتعلق بإشكالية المعلمين المجازين المدرجين في السلم 10. السؤال موجه من طرف المستشار المحترم السيد الغازي الغابة.

فنتمنى الصحة للسيد وزير التربية الوطنية كذلك هناك السيد وزير الصحة الذي كان مؤهلا للإجابة عن السؤال المتعلق بالتدابير والإجراءات اللازم اتخاذها لمعالجة مطالب الأساتذة الباحثين في الطب والصيدلة، السؤال الذي طرح من طرف المستشارين المحترمين السادة محمد المهدي الدرقاوي والسيد علي لطفي والسيد وزير الصحة المتواجد حاليا بمدينة وجدة، ويلتمس تأجيل الإجابة عن هذا السؤال في الجلسة اللاحقة. كذلك هناك المستشار المحترم السيد محمد العمارتي الموجود في فاس يلتمس تأجيل وضع السؤال ديالو المتعلق بقطاع المالية والاقتصاد إلى جلسة لاحقة. مع هاته الإفادة أعطي الكلمة للمستشار المحترم أو أحد المستشارين المحترمين، السادة عمارة الحاج ، عبد الإله الصوادقة، الحاج عمرمكدر، السيد لحسن بوعود أو السيد محمد المنصوري لطرح السؤال المتعلق بالوضعية الاقتصادية بالبلاد. فليتفضل أحد السادة المستشارين.

عفوا أو المستشار المحترم السيد الرئيس محمد الفاضلي.

* **السيد الرئيس محمد الفاضلي :**

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

أختي، إخواني المستشارين الأجلاء،

اسمحوا لي في البداية أن أوضح بأن السؤال الشفوي الحالي طرحناه على أساس أن يكون سؤالا محوريا نظرا لأهميته القصوى ، وحتى تتاح الفرصة لجميع الفرق أغلبية ومعارضة، لإبداء رأيها حول الوضعية الاقتصادية في البلاد، والتي تهمنا جميعا وكذلك إخبار الرأي العام الوطني عن آخر المستجدات، ولكن مع كامل الأسف، لم تتم الاستجابة لطلب الحركة الوطنية بل تمت بعد ذلك الاستجابة لدعوة لجنة المالية من مجلس النواب، لمناقشة نفس الموضوع، وكنا نتمنى أن يكون هذا المحور المهم موضوع مناقشتنا اليوم، في إطار سؤال محوري. ولكن مع ذلك، لا بد أن نقوم بواجبنا في إطار سؤال شفوي حاليا.

السيد الرئيس،

أما فيما يتعلق بموضوع السؤال فهو يطرح إشكالية التناقض الصارخ بين مجهودات الحكومة ككل، والمجهودات التي يقوم بها السيد وزير الاقتصاد والمالية وبين الواقع المعاش، كنعرفو كلنا المجهودات الجبارة التي قامت بها الحكومة منذ أن بدأت في أشغالها، منذ أزيد من سنتين، وكذلك التحركات التي قامت بها علي الصعيد الوطني والصعيد الدولي من أجل تحريك اقتصادنا الوطني، ولقد تتبعنا تصريحات أعضاء الحكومة والمجهودات التي قامت بها في ميدان إنعاش الاستثمار والتخفيف من ثقل المديونية، إضافة إلى السعي الحثيث لإيجاد فرص الشغل وخصوصا الخريجين، هذا فيما يتعلق بالجانب الحكومي. أما على مستوى الحياة اليومية للمواطنين، فلا نجد أي انعكاس كبير إيجابي على دخلهم بل تدنت قدرتهم الشرائية وخصوصا في الشهور الأخيرة، فإنعاش الاستثمار وإشعاع روح الثقة التي سمعنا عنها الكثير لا نجد له تأثيرا فاعلا لدى المنعشين الاقتصاديين والمستثمرين المغاربة والأجانب. بل لا زالت العراقيل الإدارية هي السمة الطاغية والنتيجة ركود لسنا ندري كيف سيتم تجاوزه؟.

إذن السيد الوزير نريد من خلالكم إطلاع الرأي العام الوطني على هذا التناقض، وأين يكمن الخلل؟ وما هي الإجراءات التي قمتم بها لتسهيل مسطرة الاستثمار والتخفيف من أثمان الأرض التي هي المعرقل الأساسي في ميدان الاستثمار؟ نريد كذلك إتاحة فرصة لمستشار في موقع آخر، أو وقت آخر، للتعمق في الموضوع. وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

* السيد وزير الاقتصاد والمالية :

السيد الرئيس،

كما تفضل السيد المستشار المحترم، من المؤكد أنه خص وقت طويل باش يمكن يوقع الجواب على هذا السؤال، وأعتقد حتى في إطار جلسة عامة غايكون محدودة. ولو كان محوريا.

لكن الآن وقع الاتفاق مع السيد رئيس اللجنة، باش الأسبوع القادم يوقع اجتماع اللجنة المختصة اللي نعطيو فيه باسم الحكومة كل التوضيحات حول تطور الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد.

أنا أسجل بطبيعة الحال أنه سؤال تيبين المجهودات التي قامت بها الحكومة ولكن أنا متفق مع السيد المستشار أنه بالرغم من هذا المجهودات كاين خلل وكاين أوضاع.

وهذا الخلل نقدرو نقولوها هي ناتجة لأربع أسباب وعاد عنعطي المؤشرات الحالية .

أولا : الفقر في المغرب تزايد في العشر سنوات الأخيرة، والإحصائيات اللي صدرت هاذ النوبة بينات بأنه تراكم السياسات المتبعة منذ عدة فترات أدت إلى تزايد في الفقر.

ثانيا : هشاشة معدل النمو في المغرب اللي مرتبط إلى حد كبير بالتساقطات المطرية فالسنة الفارطة معدل النمو تزايد بـ 6,5%، هاذ السنة غيوقع تقريبا نوع من الركود 0,2 نتيجة انخفاض كبير في المنتوج الفلاحي وإن شاء الله كل المؤشرات تبين بأن السنة القادمة معدل النمو غيكون أكثر ارتفاعا مما كان عليه في السنة الفارطة، ولكن هذا كله مرتبط، باش مانكذبوش على المغاربة كذلك أنه لا زلنا لم نتحكم في معدل النمو في المغرب.

ثالثا : المديونية الخارجية التي تراكمت.

لقد تقدمنا أخيرا في السنتين الفارطتين في التخفيض من عبئها ولكن بالرغم من هذا التقدم ما تزال ثقيلة بطبيعة الحال.

ثم **رابعا** : واحد العدد ديال المؤسسات خاصة العمومية اللي عندها مشاكل كبيرة ولات تتطلب بطبيعة الحال دعما كبيرا من طرف الدولة.

بالرغم من هاذ نقاط الضعف، يمكن أن أقول بأن المؤشرات ديال اقتصاد المغرب، وبالرغم من الخلل الواضح بأن المؤشرات مؤشرات يمكن أن نقرأها بتفاؤل.

أولا : منذ التسعينات أول سنة، اللي وقع فيها الجفاف، لم يكن فيها المنتوج سالك ما كانش أقل من الصفر، ولماذا؟ لأنه كاين منتوجات ديال قطاعات أخرى وهي الأشغال العمومية وهي خاصة بالسياحة لمنساوش التقدم نتاعها الذي تعرف سنة عن سنة وهي كذلك المعادن بالرغم أنه الطلب ديال الفوسفاط توقف يعني عرف نوع من التوقف.

بالرغم من هاذ الشيء يمكن نقولو بأن هاذ القطاعات لعبت دور دافع أساسي.

ومن المؤكد أنه وحتى في الفلاحة كاين بعض القطاعات اللي داخل الفلاحة كذلك عرفت نوعا من ... وهذا هو اللي جعل أن معدل النمو بقي أكثر من تقريبا هو 0,2%غيكون، ولكن من المؤكد أنه سنة 2000 معدل النمو غيكون أكثر ارتفاعا، إضافة إلى ذلك لا بد أن أقول بأننا تحكمنا في التوازنات الكلية، وأن هذا التحكم ضروري لأن هو اللي غيمكن البلاد باش تنقص من المديونية نتاعها، وهذا صالح لأولادنا وأولاد أولادنا وباش كذلك تعمل على الزيادة في الادخار والاستثمار فالعجز ديال الميزانية لم يكن إلا 2,3% والعجز ديال المبادلات الخارجية على المستوى المالي لم يزد على 1,5% وأكثر من هذا التضخم خلال هذه السنة التي نودعها سيكون أول مرة أقل من 1% وهذا نقطة أساسية خاصة بالنسبة للقوة الشرائية ديال الطبقة العاملة وديال الفلاحين.

إضافة إلى ذلك، المديونية نقصت ووقع تحسن كبير في الرصيد من العملة الصعبة في المغرب التي وصلت الآن إلى ما يقرب من 6 ملايير من الدولار نتيجة الزيادة في الاستثمارات الأجنبية.

بالنسبة لرقم الاستثمارات، لا زلت أؤكد بأن الاستثمارات ارتفعت في السنة الفارطة ب 16%، وهذه السنة ارتفعت ب 6%، هي من المؤكد هذه الارتفاعات لم تهم كل القطاعات، من المؤكد أنه كذلك مشكل النقص الذي حصل في الإنتاج الفلاحي أثر، ولكن هذه الأرقام هي حقيقية، والدفعة التي ستأتينا إن شاء الله ابتداء من الأسابيع القادمة من استثمارات صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية ناتج عن المداخيل اللي جاتنا من بيع ديال الخط الثاني ديال GSM، غتعطي كذلك إمكانيات للتراكمية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

هذه هي المعطيات التي بسرعة يمكن داخل هاذ اللجنة، هاذ الاجتماع يمكن نقولها، ولكن من المؤكد أنه السادة المستشارين داخل اللجنة المختصة يمكن أن نعطيوهم توضيحات أكثر سواء بالنسبة لتطور الأشياء، أو الواقع الحالي، أو خاصة بالنسبة للمستقبل. شكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير.

السيد الفضيلي، عندكم تعقيب، تفضلو.

* المستشار السيد محمد الفضيلي :

شكرا السيد الرئيس،

كنشكر السيد الوزير بدوري، وكنتمنى له كامل التوفيق والنجاح، في المهام ديالو الاقتصادية والمالية الجسيمة، أحنا فعلا، كنعتبرو بأنه المجهود اللي قامت به الحكومة خلال السنوات الفارطة مجهودات جبارة كنحمدولها ذلك، وكذلك بين يدي عرض اللي تقدم به السيد وزير الاقتصاد والمالية، أمام اللجنة المالية ديال مجلس النواب، فيه معلومات مهمة جدا كنتمناو أنها تفيدنا جميعا، تفيدنا إن شاء الله في الجلسة اللي غادي نديروها في الأسبوع المقبل في إطار اللجنة المالية.

حنا كذلك بغينا المستثمرين ديالنا المغاربة أو المستثمرين الأجانب لي عازمين يستثمروا في المغرب، بغينا نطمأنهم، بغينا نديروا حملة للاستثمار في المغرب، حملة لا بد يساهم فيها الجميع : عمال ديال الأقاليم، ولاة، منتخبين، لأن شفنا الحملة في واحد العدد ديال المجالات، ولكن بغينا حملة في ميدان الاستثمار، بغينا الوضوح في هذا الميدان، وبغينا الحكومة بدورها تقدم تسهيلات في ميدان الأرض بالخصوص، كاين مستثمرين، ولكن المشكل ديال الأرض تيعرقلهم المشاريع ديالهم.

غلاء الأرض أو قلة العقار الموجود لا ديال الجماعات ، أو في الأقاليم تيعرقل المسطرة اللي يمكن بموجبها تسلم الأرض للمستثمرين كيشكل أكبر عرقلة في ميدان الاستثمار. تتمناو من الحكومة أنها توجد الحل لهذا المشكل وكذلك مشكل ديال المخاطب الوحيد.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، نتمنى أن هذا النقاش ينقل إلى الجلسة في الأسبوع المقبل إن شاء الله لكي تتاح الفرصة لجميع السادة المستشارين لطرح جميع التساؤلات ديالهم حول موضوع - اللي فعلا - يهم الجميع - السادة المستشارين.

قبل أن أعطي الكلمة للمستشار الموالي، أؤكد للمستشارين المحترمين، السيدين عقا الغازي والسيدوالسيد محمد اوخيار وأحمد أخريف أن سؤالهما حول وضعية المستشفيات بالمغرب موجهة إلى السيد وزير الصحة هو كذلك سيؤجل لأول إجابة ستكون في الجلسة المقبلة إن شاء الله.

السؤال الموالي طرح من طرف السادة المستشارين : السيد احمد التويزي، والسيد ادريس الراضي والسيد احمد المالكي. والموضوع هو الامتيازات. أحد السادة المستشارين تفضلو. السيد المالكي تفضلو.

* المستشار السيد احمد المالكي :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، لقد ورد في التصريح الحكومي وبشكل واضح تعبير مفاده أن الحكومة تعتزم محاربة كل أشكال الامتيازات، سواء بالنسبة للأطر العليا في الدولة، أو بالنسبة للامتيازات التي تمنحها الدولة لأشخاص ذوي النفوذ والحضور.

ولا يخفى على أي مواطن أن هذه الامتيازات التي تمنحها الدولة تكلف خزينتها الكثير كما أنها تغني الغني وتفقر الفقير، وعليه فإننا نتساءل السيد الوزير ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتطبيق مقتضيات التصريح الحكومي بخصوص هذا الموضوع، وشرعت الحكومة فعلا في مواجهة هاذ المشكل، ولماذا تتماطل الحكومة في اتخاذ الإجراءات اللازمة وإطلاع الرأي العام الوطني بالقضايا والإجراءات الحكومية في هذا الشأن. وشكرا.

* **السيد رئيس الجلسة** :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد وزير الاقتصاد والمالية** :

* السيد الرئيس،

أشكر السيد المستشار اللي اعطاني الفرصة باش نتكلم على الإجراءات الهادفة للحد من الامتيازات التي تراكمت في بلادنا، واللي بالفعل أنا كل ما كان أي نائب أو كل مستشار بغي يساعدنا باش نحدو من الامتيازات إلا تنقولو له حنا معاك. لأنه كثرت الامتيازات في بلادنا، والحكومة تتعمل باش تحد منها.

في هذا الإطار كاين واحد العدد ديال الآليات والإجراءات.

الآلية المرجعية بطبيعة الحال اللي حنا الآن طارحين هي ميثاق حسن التدبير، اللي تيفرض على الإدارة وعلى المقاولات التي تتعامل مع الإدارة أن تغير ثقافة عملها وطريقة عملها.

في هذا الإطار كذلك، المرسوم ديال الصفقات هو أداة لخلق تقاليد ديال الشفافية، وللحد من الاحتكارات والامتيازات، ولكن غادي ندوز لبعض الإجراءات التي اتخذتها هاذ الحكومة أونذكر :

أولا : عدم صرف أي تعويض بالنسبة للموظفين لي كانوا تياخذوا تعويضات ملي تايحضروا في المجالس الإدارية كانت أعضاء اللي كانوا تيمثلو الإدارة تياخذو تعويضات، توقفات تلك التعويضات بتوجيه مباشر من طرف السيد الوزير الأول.

ثانيا : إزالة كل التعويضات بالنسبة للموظفين اللي كانوا تيمثلو بلادنا في مؤسسات دولية هي كذلك توقفت بمنشور ديال السيد الوزير الأول،.

ثالثا : حصر الاشتراك في الهاتف المتنقل اللي ما بقاتش في الإدارة، على مستوى الإدارة يستعمل في إطار التحكم من النفقات ديال المعدات وبين قوسين التحكم في النفقات ديال المعدات اللي انتما كذلك شفتيوه في القانون المالي القادم كيأكد في القانون المالي المستقبلي.

رابعا : تنفيذ إصلاح نظام التدبير واستغلال السيارات التابعة للإدارات، المؤسسات العمومية، والمنشآت العمومية، بين قوسين السيد الوزير الأول أعطى الآن كذلك توجيه أنه ما قرر بالنسبة للسيارات الشخصية يجب كذلك أن يطبق في المؤسسات العمومية. ،في هذا الإطار حذفت السيارات الوظيفية الموضوعة رهن إشارة مستخدَميها، وأعطي للموظفين اللي كانت عندهم هاذ السيارات تعويض حول النقل.

خامسا : الحد من الجمع بين الوظيفة ومزاولة أنشطة موازية تكتسي طابع تجاري أو صناعي .

وفي هذا الشأن كذلك، كاين منشور ديال السيد الوزير الأول في نوفمبر 1999، اللي تيفرض هاذ الازدواجية باش توقف، كذلك التصريح كتابة بالأنشطة الموازية اللي الموظفين الذين يمارسون أنشطة موازية اللي لا بد يطلبوا الترخيص في هاذ الإطار من طرف المسؤولين نتاعهم.

نعطي مثال آخر، خارج الإدارة ،ولكن مرتبط بالنقل وهو قانون اللي الآن مرتبط خاصة بالنقل. القانون اللي تتدارسوا، القانون اللي تيهدف لتحرير قطاع النقل. الهدف منه بالأساس هو إزالة فكرة الترخيص، إزالة الامتياز، وبالتالي يولي المعيار المهني هو

الذي يتحكم في ولوج هذه المهنة أو مهنة أخرى وعلى رأسها أولا وقبل كل شيء قطاع النقل.

فإذن حنا بدينا في إجراءات عملية ماشي مسألة خطاب، وما زلنا غادي نتابعو هاذ المسار اللي يهدف إلى الحد والنقص من الامتيازات اللي تتمس بطبيعة الحال المصالح ديال الإدارة، والمصالح ديال البلاد. شكرا.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير، نمر إلى السؤال الموالي آه تعقيب : أعتقد السيد ادريس تفضلو أو السيد احمد.

* **السيدالمستشار أحمد التويزي :**

شكرا للسيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين،

في البداية لا بد أن أشكر السيد الوزير على التوضيحات التي أعطاها المجلس فيما يخص الحد من الامتيازات ولا أشك في أن ما قلتم السيد الوزير فيما يخص الامتيازات، هذه الامتيازات كلهم اللي كلتوها فهي تخص موظفي الدولة أي الإدارة العمومية فيما يخص السيارات، فيما يخص الهاتف، فيما يخص التعويضات إلى آخره.. هذه كلها امتيازات تهم الإدارة وتهم الموظفين السامين،

ولكن هناك امتيازات أخرى قلتوها السيد الوزير مثلا الامتيازات اللي هي ساهلة، لأن في الواقع كلنا كنعرفوا الآن على أنه كلكم و كاع الشعب المغربي تيعرف على أن الفقر في المغرب يتزايد، العاطلين يتزايدون، وكما قلتم السيد الوزير على أن هناك تراكم امتيازات، راكمو واحد العدد ديال الامتيازات والحكومة الدور ديالها تطلب منكم وهو أنه في إطار المسؤولية ديالكم كحكومة على أن الناس اللي راكمو هاذه الامتيازات كيفما كان نوعهم، كيفما كان النوع ديالهم خصنا نعرفوهم، خص الشعب يعرفهم، لهذا ما كايمكن شاي نتصور برلماني عنده "أكريما" ديال الطاكسي، وما كاينشاي نتصور واحد الموظف سامي، أولا واحد الوزير عندو " أكريما" د الكار.

ما كايتصورش في هذا الوقت هذا اللي عندنا واحد العطالة وبالتالي هذه المسائل مضبوطة، معروفة، إلى مشيتو غادي تعرفو شكون اللي عندو تعطاوا للناس اللي لاباس عليهم... هذا هو الموضوع اللي تانطلبو من عندكم، ما كانگولو شاي الإجراءات. الإجراءات مشكورين عليها ولكن خص واحد النوع د الجرأة، غادي ندوزو إلى مستوى اخر اللي تيبنو على أن الناس اللي مايستحقشاي، ما يستحقشاي، اللي عندو اعطاه الله اعطاه الله ما نزيدوهشاي، هذا هو المطلوب من السيد الوزير. والمطلوب من الحكومة على أنه بكل شفافية والقرار سياسي عالي من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أعطى إشارة في هذا الموضوع ونتمناو على أن الحكومة تطبق هذه المسألة، وتبرد هذه المسألة، بالدارجة "يتبرق" هاذ الشيء، اللي عندو شي حاجا يتعرف اللي كال هاذ الشيء يتعرف. شكرا السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

* **السيد الوزير :**

أنا مع روح هذا التدخل، اللي بغيت نأكد عليه، أنه يجب أن نتعاون كلنا لإزالة اقتصاد الريع في هذا البلاد، باش الناس اللي تيخدم، اللي تيجتهد، اللي تيربح فلوس بعرق كتافو مزيان الله يزيدو. ولكن اللي تتعطاه امتيازات هكذا، خص هاذ الشيئ يتوقف.

ثانيا : اللي نبغي نقول كذلك، أنه الحكومة اتخذت إجراءات ذكرتها كاين إجراءات أخرى لمتعلقة بالمقالع وغيرها، غادي تجي في الطريق، ولكن في نفس الوقت تنقول لا بد يتسجل على أن هذه الحكومة ماعطاتش الامتيازات، هاذه نقطة أساسية كذلك.أي الامتيازات توقف العمل بها وغادي نمشيو بهدف الحد منها وتطويقها وإزالتها. وخصنا نتعاونوا كلنا، والرأي العام الوطني كله شاهد بأنه لا المشرع ولا الحكومة كلهم خصهم يتعاونوا على إزالة ثقافة الامتيازات في هذه البلاد.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

السؤال الموالي من طرف المستشار المحترم مولاي احمد القادري حول ضرورة دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة. مولاي احمد تفضلو.

* المستشار السيد أحمد القادري :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيدة المستشارة،

في الواقع لا يمكن لأي ملاحظ إلا أن يعترف بالتقدم الحاصل في ميدان المالية العمومية، نظرا للجهود التي تبذلها الحكومة سواء تعلق الأمر بتخفيض نسبة العجز نتاع الميزانية فيما يتعلق بتخفيض نسبة عجز الخزينة، في ما يتعلق بالوفر المتعلق بالعملة الصعبة، وغير ذلك من الأشياء التي تعتبر مؤشرا على أن المالية العامة توجد في حالة جيدة، ولكن انعكاس هذا الوضع نتاع المالية العامة على الوضع الاقتصادي بصفة شاملة، نجد أنه هناك نوع من عدم التوافق، واحنا تنعرفو، ونعرف جميعا أن المقاولات هي عنصرفاعل في النشاط الاقتصادي وفي الاستثمار، وبالأخص المقاولات الصغرى والمتوسطة. المقاولات الصغرى والمتوسطة، نلتمس في هذا السؤال ونضع إشكالية التعامل مع هذه المقاولات الصغرى التي يمكن أن تساهم بشكل فعال في تنشيط العمل الاقتصادي، وأعطي مثال، مثلا : الأبناك، الأبناك لا زالت ولا زلنا نطالب دائما ونسمع من الحكومة أن هناك قانون إصلاح نتاع الأبناك، الأبناك في تعاملها مع المقاولات نجد أنها تستعمل مسطرة انتقائية بالنسبة للمشاريع ، كذلك تستعمل مسطرة خاصة. مثلا وهذه المسطرة نعتبرها في روحها مخالفة للقوانين، عندما تكون المقاولة في شكل شركة مجهولة الإسم، عندما تتقدم بطلب قرض لا تكتفي بالضمانات العينية ولكن تطالب هذه الأبناك بضمانات شخصية، بمعنى أن الفلسفة التي وضع منها المشرع شركة مجهولة الإسم، كشخصية مستقلة تلقاو بأن تتبقى عديمة المفعول، وعديمة الأثر القانوني، في التعامل مع الأبناك اللي تتطلب دائما ضمانات شخصية إضافة إلى ضمانات عينية.

ثم إذا كان القرض يعادل 10 تتكون الضمانات تعادل 1000.

هذه الأشياء أدت إلى كشكل، أن النظام البنكي في التعامل نتاعو ما صبحش تيعمل أداة نتاع التنمية بقدر ما تيعمل واحد الأداة ديال المضاربات المالية اللي ما فيها حتى منطق نتاع المخاطر.

كذلك عندما تأخذ مقاولة صغرى أو مقاولة متوسطة، صفقة من الصفقات اللي تتقوم بها الإدارة العمومية وتقوم برهن تلك الصفقة يعني تلقاو بأن البنك تتستعمل واحد الفوائد مرتفعة بالنسبة للمبالغ اللي هي كتعطى كتسبيقات في الوقت اللي خص نفهمو بأن هذه المقاولة هي راه مدينة للدولة، وأنها تقدم خدمات، وتنتظر الأجر أو أن البنك تتستعمل واحد الفوائد اللي هي فوائد تقريبا مرتفعة واللي تتمتص ذاك الهامش ديال الربح، إذن لا بد أن نتكلم عن هذه المعطيات المتعلقة بالنظام البنكي، لا بد أن نتكلم بتفعيل قانون السلفات الصغرى بالنسبة للمقاولات الصغرى وتنعرفو بأن الآن الناس نتاع الصناعة التقليدية ديك السيدة اللي هي أرملة وهي تعمل في الخياطة. ولا حلاق ولا غيره، ما تلقاوش من غير الضمان مع البنك مثلا واحد البنك اللي تتعطي واحد الضمانات لهاذ القرض بدون ضمانات لهاذ الحرفيين الصغار ديال الصناعة التقليدية ما تلقاوش واحد التفعيل نتاع السلفات الصغرى، ما تلقاوش واحد التخطيط من أجل إنعاش العمل بالنسبة ومساعدة المقاولات الصغرى والمقاولات المتوسطة. هذا هو الشئ اللي تنطرحوها للحكومة وتنلتمسو من السيد الوزير إعطينا إيضاحات. وشكرا السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار

الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

* **السيد وزير الاقتصاد والمالية :**

السيد الرئيس،

أنتهز الفرصة نتاع السؤال اللي مقدم من طرف الأستاذ مولاي احمد القادري، باش نعطي بعض التوضيحات اللي ربما دائما نوبة نوبة خصها توضح. وتتعلق بدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، والمؤكد أن هذه المقاولات هي أساسية، لا بالنسبة للتصدير، ولا بالنسبة للتشغيل وهي اللي تتكون النواة الصلبة ديال النسيج الاقتصادي المغربي، ولذلك الحكومة كما تعلمون منذ أقل من شهر نظمت واحد الندوة مع ممثلي هذه المقاولات باش نشوفو شنو هي الوسائل من أجل دعمها. ولكن من الناحية ديال التمويل، لا بد نعطي بعض التوضيحات، كاين واحد العدد ديال الوسائل التي ربما غير موظفة، غير مستعملة، في حين أنها موجودة. وغادي نرجع للقضية ديال معدل الفائدة فيما بعد.

الوسيلة الأولى هو ما يسمى بنظا م لضمان القروض البنكية، عندنا واحد المؤسسة اللي سميتها "الصندوق المركزي للضمان" واللي الآن عندها واحد القدر(غلاف مالي أولي) غير أولي فقط : 100 مليون درهم، هي اللي تتقوم بتدبيره، لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه القروض اللي يمكنها توصل إلى 300 مليون درهم، والآن هاذه المؤسسة مع وزارة الاقتصاد والمالية تدرس كذلك مع الاتحاد الأوربي، ومع بعض الدول الأوربية خاصة فرنسا وسيلة لتقوية هذا الصندوق، بإمكانيات أخرى غادي تكون أداة كذلك لضمان الاقتراضات ديال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.كذلك هنالك صندوق آخر، تحت إشراف دار الضمان خصصت له موارد أولية تبلغ 50 مليون درهم، تستفيد منه كذلك المقاولات الصغيرة والمتوسطة لضمان القروض البنكية القصيرة الأمد، المخصصة لتمويل التسيير، هاذه الأداة الأولى.

الأداة الثانية : هي قروض بنكية بشروط ميسرة، هنا لابد نذكر بأن الأبناك التزمت بتطبيق أسعار فائدة تساوي النسبة الدنيا المطبقة من طرفها أي 8,25%، موازاة مع الإمداد من أجل تسديد 12 سنة بالنسبة للقروض الممنوحة في إطار برنامج تأهيل المقاولات وإعادة هيكلتها، ما يسمى عادة بـ "La mise à niveau".

والوسيلة الثالثة هو "Le Capital risque" رأسمال المخاطر، وهو وسيلة لتعزيز الأموال الذاتية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة. حيث يمكنها من تمويل قسط من مساهمة المقاولين في رأسمال الشركة، هنا كذلك كاين إمكانيات، في إطار البنوك الوطنية، إضافة إلى هذا بطبيعة الحال كاين النقاش اللي جبد السيد المستشار المحترم المتعلق بالبنوك.

في البداية كانت البنوك تتفق بعضها بعض، الآن القانون البنكي تيمنعها باش اتفق بعضها بعض، الآن القاعدة هي المنافسة، إضافة إلى ذلك السياسة المالية اللي تكلم عليها السيد المستشار المحترم، السياسة المتبعة من طرف الحكومة من نتائجها أن معدل الفائدة من الضروري غادي للانخفاض، إذن كاين هاذ الاتجاه، وكاين المنافسة. وهذا اللي جعل الآن بأنه البنوك مرة مرة تتاخذ مبادرات آخرها البنك الشعبي أخيرا، باش تؤدي إلى تخفيض هذه العملة. كيف حتى كذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستفد من هذا المسار؟.

من المؤكد أنه كاين نقاش مثلث ما بين السلطات المالية و ما بين البنوك وما بين المؤسسات الإنتاجية باش نعملو على أنه الجميع يمكن يستفد من هذه المسار التخفيضي بطبيعة الحال. لكن...

* **السيد رئيس الجلسة :**

السيد الوزير، يمكن ليكم تلخصو ال...

* **السيد الوزير :**

شكرا.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير،

هنالك تعقيب مولاي احمد وكذلك، السيد المستشار إلى يمكن لكم تبقاو في إطار المدة المخصصة. تفضلو.

* **المستشار السيد مولاي احمد القادري :**

شكرا للسيد الرئيس،

الواقع أن الآليات التي تكلم عنها السيد الوزير، هي آليات مهمة، وفي هذا الإطار أعتقد أنه يجب أن يكون تواصل بين الفاعلين

وبين الحكومة عن طريق الإعلام، لأن هذه الإجراءات يجب أن تبلغ ويجب أن تكون في متناول جميع الفاعلين عن طريق التواصل الإعلامي اللي هو تيلعب واحد الدور مهم للتعريف بهذه الآليات.

كذلك بالنسبة للنظام البنكي، السيد الوزير تكلمتو على الاتجاه إلى تخفيض الفائدة وتنعتقد أن هذا واحد الجانب، ولكن جوانب أخرى اللي هي كذلك يجب أن تصلح في إطار هاذ النظام الاقتصادي في النظام البنكي، كذلك يجب تفعيل مقتضيات المادة 20، من القانون المالي اللي هي تتعلق بفوائد التأخير، اللي تتأول واحد التأويل بالنسبة للإدارة تيضر بتنشيط دور نتاع المقاولات المتوسطة والصغرى، كذلك فيما يتعلق بالمقاولين الشباب ، كذلك السيد الوزير فيما يتعلق بمؤسسات الاقتراض، تلقاو واحد الفرق تشريعي بين الضمانات مثلا : الذي يقترض من البنك أو من مؤسسة مقبولة متيأدي شاي عندما يتقدم برهن، يُعطي رهن ماتيأدي شاي واحد الرسوم نتاع التسجيل إذا كان الأمر يتعلق بالأبناك أو مؤسسات مالية.

وإذا كان بمؤسسة ائتمان أو بمؤسسات مالية اخرى تيخصو يأدي واحد المبالغ اللي هي مرتفعة، فلا بد أن هناك إصلاح الذي يجب أن يشمل الجانب التشريعي في هذا الموضوع.

هاذه بعض الملاحظات اللي تنتمناو من السيد الوزير، باش كيف الجوانب الإيجابية اللي شرتو ليها تبلغ عن طريق التواصل الإعلامي. وشكرا.

* **السيد رئيس الجلسة** :

شكرا للسيد المستشار.

أظن أن النقاش حول هذا الموضوع سنتابعه في الجلسة ديال اللجنة المختصة في الأسبوع المقبل إن شاء الله.

السؤال الأخير في قطاع الاقتصاد والمالية يتعلق بسياسة الأجور في القطاع العام والخاص، سؤال طرح من طرف السادة المستشارين : سعيد العروي، محمد الجوهري، الصوالحي بوزكري، ادريس مهون، وعبد المجيد مهاشي. فليتفضل أحد السادة المستشارين : الأستاذ الجوهري.تفضلو.

* **المستشار السيد محمد الجوهري** :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أوحت إلي مراجعة البرنامج الحكومي، بهذا السؤال، فالموضوع هو الأجور، وعندما رجعت إلى التصريح الحكومي، وبرنامج الحكومة وجدت أن هناك منهجية كان البرلمان قد صادق عليها، ونضع الآن السؤال عن نتائجها وعن المرحلة التي وصلت إليها الحكومة في تطبيق هذا البرنامج، فبالرجوع إلى هذا البرنامج نجد أنه ربطته الحكومة بإصلاح الإدارة، وبعصرنتها، ووضعت لهذا الإصلاح ولهذه العصرنة ميثاق سمته "ميثاق حسن التدبير" ووضعت لهذا الميثاق ثلاثة محاور :

- المحور الأخلاقي،
- محور الترشيد،
- ومنطلق التواصل.

وفي نطاق هذا البرنامج قالت الحكومة آنذاك بأنها ستتخذ التدابير الرامية إلى إلغاء الامتيازات وتجميد الأجور العليا في انتظار مراجعة وترشيد نظام المرتبات بالوظيفة العمومية وفق معايير منسجمة تعتمد على قيم العدالة والاستحقاق والمردودية.

مضت لحد الآن 19 شهرا، من عمل الحكومة ومن تحملها لمسؤولية قيادة الإدارة، وشؤون الشأن العام، وسؤالي هو هذا : يشتكي الموظفون بصفة عامة، والمتعاقدون في القطاع الخاص من التفاوت الصارخ في الأجور والتعويضات وحساب الساعات الإضافية، ويرون أن دولة الحق والقانون لا زال أثرها لم يسر عليهم، وأن الأجر والكسب يخضع لمقاييس غير ديمقراطية، اللهم إلا ما كان من الحظ والمحسوبية، وقد ترجمت الحكومة هذا الاتجاه بقولها في أدبياتها وبرنامجها أنها ستضع حدا للفوارق الموجودة في الأجور وستحقق توازنا وعدالة في ما يتقاضاة القائمون على الشأن العام.

واجتماعيا، لهذا نسائلكم السيد الوزير عن التدابير والإجراءات التي تنوي وزارتكم اتخاذها في حل هذا المشكل وما هي الخطوط العريضة لسياستكم في هذا المجال في إطار المخطط الخماسي المقبل. وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

*** السيد محمد اليازغي الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان**

شكرا للسيد الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة والسادة المستشارين،

السؤال الذي تفضل بطرحه السيد المستشار هو سؤال يطرح إشكالية السكن السري في نطاق إشكالية المحافظة على التوازنات البيئية بصفة عامة وتوازنات التراب الوطني بصفة خاصة، لذلك فالحكومة تعمل فيما يخص هذه النقطة من منطلقين إثنين : ويتعلق المنطلق الأول بضرورة مقاومة الإنتهاكات السافرة للقوانين الجاري بها العمل من أجل الإغتناء اللامشروع في بعض الأحيان إيجاد مسالك مغشوشة لبعض المجالس المنتخبة.

هذه الانتهاكات تهم خصوصا المسألة المتعلقة بالمضاربات العقارية وتشجيع البناء العشوائي وتشويه الصورة المعمارية لمدننا على حساب الأراضي الفلاحية والغابوية، أما المنطلق الثاني فهو المنطلق الذي يتعلق بالإشكالية العامة المتمثلة في تزايد الهجرة إلى المناطق التي تبدو وكأنها مناطق يمكنها توفير العيش الرغيد، ونعني بها المناطق المجاورة للمدن.

ولهذا فإن وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان تعمل الآن لست اتجاهات أساسية ويتعلق الإتجاه الأول بتغطية التجمعات العمرانية والمناطق المحيطة بها بوثائق التخطيط الحضري، ثانيا إعداد خرائط المناطق الفلاحية والغابوية بتنسيق مع وزارة الفلاحة، بطبيعة الحال مع العمل على توفير شروط احترام التكلفة، ثالثا التحضيرمن أجل إنجاز تصاميم قروية مماثلة للتصاميم الموجودة في المدن. رابعا : وضع وثائق تشييد رهن إشارة الجماعات وجمعيات قاطني الأحياء، أحياءالسكن غير اللائق وذلك من أجل إعادة هيكلتها، خامسا : مقاومة أسباب التكتلات السكانية العشوائية وذلك بشراكة مع قطاعات مختلفة حكومية وغير حكومية. سادسا : مراجعة النصوص التنظيمية والتشريعية خصوصا النصوص التي تهم التعمير. وشكرا .

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير، هل هناك تعقيب للسيد المستشار.

السؤال الموالي موجه للسيد وزير الإقتصاد والمالية حول إعفاءمؤسسات التعليم الخاص من الرسوم الضريبية والجبائية، تقدم بهذا السؤال المستشارون المحترمون السيد محمد أوحلوا، رجال الزكراوي، محمد الرحموني، عبد الرحمن أوشن فليتفضل أحد المستشارين بتقديم هذا السؤال.

*** السيد المستشار :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السيد الوزير

أختي المستشارة

إخواني المستشارين،

لا حاجة لنا إلى التذكير بما تضمنه التصريح الحكومي وما تلاه من مبادرات عملية سواء في شكل مشاريع قوانين أو إجراءات تنظيمية وإدارية اتجاه القطاع الخاص عموما والمقاولة الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، وهي الإجراءات التي كانت تروم من ورائها الحكومة دعم وتشجيع هذا القطاع ليساهم في حل معضلة البطالة وتنشيط الإقتصاد غير أن الواقع العملي ما زال يشير إلى استمرار بعض المعوقات تحد من فعالية هذا التوجه سواء على المستوى الإداري أو الجبائي وبهذا الصدد نود لفت انتباهكم

السيد الوزير إلى ما تعانيه مؤسسات التعليم الخاص من صعوبات مالية تثقل كاهلها وتهدد بعضها بالإفلاس علما أننا لا ننكر ما يساهم به هذاالقطاع من حيث التأطير والتخفيف من ظاهرة الأمية والبطالة إذا أصبح يؤطر ما يزيد عن 250 ألف تلميذ ويشغل ما يزيد عن 20 ألف إطار، بناء عليه وبالموازاة مع هذه المجهودات، ألا تفكرون في اتخاذ إجراءات ملموسة لإعفاء مؤسسات التعليم الخاص من الرسوم الضريبية والجبائية المفروضة عليها علما بأن السيد الوزير الأول سبق له أن وجه رسالة يدعو فيها إلى إعفائها الكلي من الضرائب والرسوم إلى حين البث بنص تشريعي. وشكرا السيد الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير الإقتصاد والمالية فليتفضل

*** السيد فتح الله ولعلو وزير الإقتصاد والمالية :**

شكرا السيد الرئيس،

أريد أن أشكر السادة المستشارين الذين أعطوني فرصة لأعطي بعض التوضيحات بالنسبة لرؤيتهم المتعلقة بالقطاع الخاص، لكن يجب علينا من واحد الشيء، خصنا نحيوا الأهمية ديال التعليم الخاص ببلادنا والدور الإجتماعي والتربوي الذي يقوم به وفي نفس الوقت لا بد لنا أن نقول بأن الضريبة لا تتأسس بشكل جزافي ولا يمكن أن تكون ضريبة عادلة أن تكون فيها نوع من المساواة، أي خصها تمس المغاربة بشكل المساواة، وما تعطيش امتيازات كثيرة لهذا القطاع دون الآخر، وفي هذا الإطار بطبيعة الحال لنتجاوز كل تمييز، المشرع، حدد بأنه قطاع التعليم الخاص مثل كل القطاعات التي بها استثمار تحصل على إعفاءات جزئية من الضرائب وخاصة على الشركات والضريبة المهنية والضريبة العامة على الدخل بنسبة 50٪ في الخمس سنوات الأولى المحاسبية.

بالإضافة إلى هذا القطاع يستفيد كذلك من الإعفاء على الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص التجهيزات المستوردة، وبالإضافة إلى هذا يستفيد كذلك من إعفاءات أخرى تتعلق على سبيل المثال بالخدمات المقدمة من طرفه لفائدة التلاميذ أو الطلاب المسجلين، وقع نقاش في العشر سنوات الأخيرة حول الوضعية الجبائية في آخر الأمر المشرع وهذا البرنامج نفسه في القانون المالي ما قبل الأخير أي 98-99، قرر جوج حوايج قرر أنه يلغي المتأخرات المتراكمة بذمة مؤسسات التعليم الخاص إلى غاية 30 جوان 97، وخسرت الخزينة العامة في هاته القضية 116 مليون درهم، ولكن من بعد تقرر من طرف المشرع أن المؤسسات التمويلية كان عليها أن تقوم بتسوية أوضاعها اعتبارا لما هومقرر من الناحية التشريعية أما الرسالة باستثناء بطبيعة الحال الجماعات المحلية والضرائب على الجماعات المحلية التي لم يقرر المشرع بشأنها أي إعفاء كما تتذكرون، بالنسبة لرسالة الوزارة الأولى هي رسالة لا تدعو إلى الإعفاء، طبعا تدعو وتقول أن تجمد المتابعات إلى غاية البث، وبالفعل وقع البث من طرف المشرع في القانون المالي الذي ذكرته 98-99 وبالتالي وقع تجاوز حتى الرسالة الأولى ديال الوزير شكرا سيدي الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير، التعقيب للسيد المستشار.

*** السيد المستشار :**

السيد الوزير،

أشكركم على هذه التوضيحات التي أتت في جوابكم، إلا أنه لا بأس أن أثير انتباهكم إلى بعض النقط، ليست كتعقيب، أولا الهدف من طرح هذا السؤال هو تحفيز وتشجيع المؤسسات الصغرى ورياض الأطفال وخاصة في المراكز القروية وداخل المدن بالأحياء الشعبية، وذلك لإعفاءهم من الضرائب، ثانيا إن هناك قانون منظم للقطاع والذي تم إصداره منذ عشر سنوات ولم يتم بعد إصدار بشأنه مرسوم تطبيقي مما فتح باب التجاوزات الإدارية، ثالثا نطلب منكم السيد الوزير دعم مشروع التشارك الذي تم بين وزارة التعليم وممثلي القطاع الخاص في هذا الميدان، رابعا وكما نطلب كذلك دعم المؤسسات التعليمية باعتبارها مقاولة صغرى قصد تشجيع الاستثمار في هذا القطاع وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

إذن ننتقل إلى السؤال الثامن الموجه إلى وزير الإقتصاد والمالية كذلك حول استخلاص الضريبة على القيمة المضافة تقدم بهذا السؤال المستشار المحترم السيد مولاي إدريس العلوي.

* المستشار السيد مولاي إدريس العلوي :

شكرا السيد الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمون

الزميلة والزملاء المستشارون المحترمون

من الموضوعات الأكثر تداولا عند الشريحة الإجتماعية المتوسطة والضعيفة، ضريبة الدخل موضوع شائك ومعقد وبسيط في نفس الوقت إذا اتخذ القرار المناسب في الوقت المناسب، ألا وهو استخلاص الضريبة على القيمة المضافة في السكن الذي شيد بعد الحصول على رخصة السكن من مصالح الجماعات، قد يسأل سائل ويقول إن هذا السؤال أجاب عنه الوزير المحترم في جلسات سابقة، وسائل آخر يقول إن هذا الموضوع موضوع تشريعي فلا بد من تغيير النص القانوني المطبق ليتسنى معالجة هذا الموضوع.

نعم، ولكن المشاهد التي نعايشها مع المواطنين البسطاء يكاد يشبه شبح يهدد كيان الأسر ويثير عند المعنيين خيبة أمل، بل يجدون أنفسهم أمام إدارة مستبدة غرضها الأساسي هو استخلاص حصص مهمة من المال ولو على دماء المساكين الذين لا يعرفون كيف تيحايلون على القانون، السيد الوزير المحترم إليكم هذا المشهد الأول لمعاناة أحد المواطنين، أشترى بقعة أرضية مجهزة من أحد المؤسسات ليراك بثمن20 000 درهم تم أداؤها على أربعة أقساط لمدة عامين وذلك في أحد القرى والتي ارتقت إلى بلدية حسب التقسيم الإداري 1992، أقول ارتقت إلى بلدية في الإسم ليس إلا، وبنى هذا المواطن سكنا مساحته 150 متر مربع يتكون من طابقين وحصل على قرض من أحد الأبناك قيمته 90 ألف درهم، واستعان في ذلك لبيع ما هو في حاجة إليه لتحقيق هدف أسمى وهو توفير سكن لأسرته المكونة من تسعة أفراد، وسكن هذا المواطن في هذا المسكن الجديد غير الكامل، ليس فيه نوافذ ولا زليج ولا صباغة وكلما توفر على شيء من المال زاد في تكملة منزله.

ولكن في يوم من أيام الله المباركة توصل برسالة مفادها أنه مطالب بأداء ضريبة على القيمة المضافة بقدر يناهز 50 000 درهم، وبعد التردد على مصالح الضرائب قصد شرح القضية لتفهمها لم يجد المواطن المغلوب على أمره حتى عرض المنزل على مصالح الضريبة لبيعه وقال امنحوني 50 000 درهم ولكم المنزل، هذا هو المشهد الأول السيد الوزير... لكم كما عاينته بنفسي وهذه ليست حالة واحدة بل هي حالات تخص كل الت التي أقيمت للشريحة الإجتماعية المتوسطة.

السيد الرئيس المحترم

السيد الوزير المحترم

مشهد ثاني حول الخلل والحيف الذي أصاب مواطنين آخرين وهذا مواطن آخر بنى منزلا مساحته 248 متر، ولما حصل على رخصة السكن، طلب منه أداء 80 ألف درهم لمصلحة الضرائب، حيث أدلي بجميع الفواتير من إسمنت وحديد وزليج ولوازم الكهرباء وتجهيز المنزل بالماء الشروب إلى غير ذلك، ولما سأل عن الكيفية التي تم بها احتساب الضريبة على القيمة المضافة، قيل إن المتر مربع ثمنه 1700 درهم، هذه هي قاعدة الإحتساب، ولهذا السيد الوزير المحترم، السيد الرئيس المحترم، نسائلكم أولا : كيف يمكن معالجة هذه المسألة ؟

علما أن 60٪ من المواطنين يلجأون إلى البناء الذاتي، على سنوات عدة علما أن الإسمنت والحديد وجل مواد البناء يتم استخلاص هذه الضريبة عند شرائها، والبناء الذاتي، وأنتم تعلمون أن شريحة أخرى من الذين يتعاطون البناء هم أناس تقليديون ولا إطار قانوني لهم، جل المغاربة يستأجرون مواطنين ويتم أداء أجرتهم في اليوم وفي آخر الأسبوع، ولا يعرفون معنى الكتابة والمحاسبة،

ثانيا : نطالب السيد الوزير بضرورة معالجة هذه المسألة بليونة ورفق بالمستضعفين وفي المناطق النائية بالخصوص، نعني بذلك الراشيدية وفكيك وورزازات والأقاليم الجنوبية والتي عانت الأمرين من الجفاف المتعاقب عليها وكذلك في هوامش المدن الكبرى، والذي أدى إلى انخفاض كبير في مستوى عيشهم ولم .. السيد الوزير أنه يعي تمام الإدراك وما نقول في المسألة والتي تشجع، بل تعطل الإستثمار الذاتي في السكن والذي نحن في أمس الحاجة إليه وشكرا السيد الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير الإقتصاد والمالية فليتفضل

*** السيد فتح الله ولعلو وزير الإقتصاد والمالية :**

أولا السيد الرئيس، لا يمكن إلا أن أتقاسم بطبيعة الحال كل ما يمكن أن نقوله بالنسبة لأصحاب المداخيل المحدودة في كل مناطق المملكة وبطبيعة الحال خاصة في البادية، هذا من المؤكد، وأعتقد بأن الجواب على سؤال السيد المستشار المحترم قالوا في واحد العبارة وهو أنه المشرع هو الذي يحدد أدوات العمل وأدوات التصريح من الضرائب، وخاصة الضريبة على القيمة المضافة، لأنها هي ضريبة داخلة في إطار ما يسمى بالضرائب الخاضعة لنظام الإقرار، معنى أن هذا أن الملزم المواطن هو مطالب بأن يقوم بعملية الإقرار الشهري أو الربع سنوي بمكتب القابض المكلف بالإستخلاص على الأجلات القانونية المحددة.

وهاد الشي كله محدد في قانون 30-85 الذي يهم كل ربوع المملكة سواء تعلق الأمر بالبادية أو بالمدن. هناك استثناءات، وهذه الإستثناءات على هذه القاعدة هي بالنسبة بالأساس الناس ملزمين خاصة بالضريبة على القيمة المضافة سواء بالبناء أو غير البناء والذين لم يدفعوا الواجبات المفروضة عليهم حسب نظام الإقرار، هنا المصالح بنفسها تقوم بهذه العملية، لذلكمع كل التسهيلات كذلك التي تعطيها الدولة لقطاع السكن الإجتماعي، أنه ما تشوفوش غير الضرائب تشوفوا التسهيلات التي تعطى كذلك في مجال القروض وفي واحد العدد ديال الأشياء ومع كل هذه الإعتبارات هذي... ناخد بعين الإعتبار بأنه الإدارة والمواطن والموظف في كل مكان مطالب بأن يحترم القانون ولكن بطبيعة الحال أنا معكم ما خصش يوقع مبالغة لا من هنا ولا من هنا، لأنه الإنسان هو الذي يطبق القانون بروحه وفي مضمونه. شكرا سيدي الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير.

هل هناك تعقيب مع أنكم استوفيتم جميع الوقت المحدد .. بإجاز تفضل.

*** السيد المستشار :**

شكرا سيدي الرئيس، شكرا السيد الوزير على جوابه، وفي الحقيقة نطالب بالإعفاء على السكن بصفة عامة من هذه الضريبة والسكن الإجتماعي بصفة خاصة، ويظهر لي أن تشجيع الإستثمار والسيد الوزير يعلم ذلك بأن العمارة كتشغل عدد كبير من المواطنين فيها رواج اقتصادي كبير، ولهذا يلا راجعن هاد الضريبة ويلا تلغاث كيظهر لي الإلغاء صعب شيذا ما، ولكن غير تراجع وتكون معقولة فهذه خطورة كبيرة للأمام، ويظهر لي راه قدامنا القانون المالي الجديد، ولا بد السيد الوزير نقترحوا عليه أمور ليدخلها في هذا القانون وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار،

دائما حول سياسة الحكومة لتشجيع الاستثمارات في بلادنا، سؤال تقدم به السادة المستشارون، سعيد العروي، أحمد المنتصر، إدريس مروان، سعيد اللبار، عبد الرحمن المهاشي والصوالحي بوزكري موجه إلى السيد وزير الإقتصاد والمالية فليتفضل أحد السادة المستشارين.

***السيد المستشار :**

شكرا السيد الرئيس

السادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

سؤالنا يتعلق بسياسة الحكومة لتشجيع الاستثمارات في بلادنا، السيد الوزير المحترم، لقد مر على عمر حكومة التناوب حوالي 20 شهرا من تدبير الشأن العام وقد جاء في التصريح الحكومي على لسان السيد الوزير الأول المحترم عدة تدابير تهم تشجيع الاستثمار في بلادنا لارتباطه بعدة قطاعات اقتصادية واجتماعية، إلا أنه ومع الأسف الشديد، وبعد هذه المدة الذي تقومون فيها السيد الوزير بالإشراف على هذا القطاع، لم نلاحظ ولم نلمس ما كنا نتوخاه وما كان ينتظره الشعب المغربي بمختلف مكوناته في قطاع الإستثمار، صحيح أن مالديكم من أرقام صرحتم بها في جلسات سابقة فيما يخص تشجيع الإستثمار توحي بأن هناك تزايد في الإستثمارات، لكن السيد الوزير المحترم، اسمحوا لي أن أقول لكم بأن الأرقام التي تدلون بها تبقى نظرية وبعيدة عن الواقع الذي نعيشه وتعيشه معنا كل شرائح المجتمع، وفي هذا السياق تدخل التعليمات الملكية السامية التي طلب فيها جلالته بتفعيل آليات الإستثمار وإزالة العوائق التي تقف أمام تحريك دواليبه ومن بين هذه الآليات مدونة الإستثمار ومراسيم تنفيذها والتي تتطلب تجديدا في عدد من المواد حتى تساير الأهداف المنشودة لذا السيد الوزير المحترم نسألكم عما قامت به حكومتكم في هذا المجال وأن تنورونا بالوضعية الحقيقية لوضعية الإستثمار في البلاد وشكرا السيد الرئيس .

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار .

الكلمة للسيد وزير الإقتصاد والمالية فليتفضل .

*** السيد وزير الإقتصاد والمالية :**

أشكر السادة المستشارين الذين أعطوني من جديد الفرصة لكي أتحدث عن إشكالية الإستثمار، من بعد تحدثت خارج هذه الدورة مرتين في البرلمان في المؤسستين حول هذه الإشكالية، أريد أن أقول للسيد المستشار أولا بأن الأرقام ليست نظرية، بل هي صحيحة وحقيقية، في السنة الفارطة في 97-98 الاستثمارات تزايدت بنسبة 16.6٪ مقابل 3.7٪ في المتوسط بين 90 و 97، معدل الإستثمار هذا كذلك رقم انتقل من 20.7٪ سنة 97 إلى 25٪ سنة 98، نعطي أرقام أخرى، الآن سنمر للإستثمارات الخارجية، هذا العام 1999 الإستثمارات الأجنبية ستصل إلى أقصى ما وصلت إليه في تاريخ المغرب، غير في 9 أشهر الأخيرة وصلت إلى 15.3 مليار درهم وكما تعلمون البرامج والإستثمارات أجنبية مغربية في مجال الإستثمارات السياحية جد مهمة كما صدرت معلومة كذلك في الأيام الأخيرة، الآن ما هي الإجراءات التي تتخذ ؟ هي متعددة أولا قانون الإطار ديال ميثاق الإستثمار كان من قبل قانون نظري الآن أصبح يطبق مع العلم أولا بأن هذا القانون حل محل القوانين السابقة التي كانت تفرض شهادة القبول ديال الترخيص، ما بقاتش ذيك الشهادة ديال الترخيص ولى المستثمر منين يبغي يدير عمليات الإستثمار ... ثانيا من الناحية الجمركية أنتم في هذا البرلمان منذ سنتين تدرسون القانون المالي وترون أنه في كل قانون مالي بقع النقص من الجمرك الذي ينصب على المواد التجهيزية، إلى 2.5٪ أو 10٪ مع إعفاءها التام من الإقتطاع الجبائي على الإستيراد، يتعلق الأمر هنا بالتسهيل الضريبي والجمركي لصالح المستثمر، كذلك هاد الحكومة أسست لجنة وزارية يترأسها السيد الوزير الأول التي تقوم بدراسة كل المشاريع الإستثمارية المعرقلة أو التي تواجه صعوبات وبالفعل هاد اللجنة لحد الآن درست أكثر من 40 ملف بلغت قيمة الإستثمار 18 مليار درهم، ومكنت من خلق أكثر من 15 ألف شغل، كذلك أنتم تعرفون لما تقدمنا بالقانون المالي السابق عملنا كذلك على إحداث صندوق إنعاش الإستثمار وذلك تطبيقا لأحد البنود الأساسية لميثاق الإستثمار، كذلك هناك عملية بدأت منذ سنتين وهي الدفع باش معدلات الفائدة تنقص سنة عند سنة وتخلق .. المنافسة، غير في هاذ الأسبوع أحد البنوك الكبيرة نقصت عاوتاني من معدل الفائدة، ثم كاين آليات ربما عدد من المستثمرين لا يعرفونهم، ولكن عدة مرات قولناهم وهي القروض التي تعطيها بلدان أجنبية خاصة أوربية أو قروض الضمان التي هي في يد يمكن تستعملها المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة. إضافة إلى ذلك بعض القرارات الهادفة إلى تخفيض تكاليف عوامل الإنتاج مثل القرار القاضي بتخفيض بنسبة 6٪ من تكاليف الطاقة ابتداء من

فاتح يوليوز 98، إضافة إلى ذلك كما تعلمون بالنسبة للإستثمارات الكبرى المشغلة أو التي تستعمل التكنولوجيا الهادفة إلى الزيادة في التصدير بالأساس والتي تفوق قدرها أكثر من 500 مليون درهم، نعرف بأن الدولة عندها الإمكانية باش دير واحد الإتفاقية مع أصحاب هذه الإستثمارات لتتعطيهم بعض الإستفادات من الرسوم الجمركية، أخيرا فغير هاد الأسبوعين وقعت ندوتين أساسيتين: ندوة حول التوجهات بالنسبة للنظام الضريبي وندوة حول آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كانت حوار مستمر بين الفاعلين الإقتصاديين مع الحكومة بهدف العمل على خلق الجو لبعث وإذكاء العملية الإستثمارية، فعلا الخطاب الملكي السامي خاصة في مدينة الدار البيضاء تيقول لكل الفاعلين، اشنوهم هاد الفاعلين، هم أولا المؤسسات التي لا يجب أن تبقى، لأن المستثمرين الأجانب ولات عندهم الثقة كبيرة في المغرب ولكن المؤسسات المغربية كذلك يجب أن تثق في نفسها، وثانيا هم البلديات، الجماعات المحلية، هم كذلك الوزارات هم الدولة والإدارة كلنا يجب أن نتحمل مسؤوليتنا باش نخلقوا واحد الجو ديال التفاؤل وديال التعبئة من أجل الإستثمار لحل مشكل الشغل وللزيادة في الصادرات المغربية.

شكرا سيدي الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب للسيد المستشار

*** السيد المستشار :**

شكرا سيدي الرئيس،

حقيقة ما جعل السيد وزير الإقتصاد والمالية يشرف إقتصادنا الحالي، لكن بين الكلام والواقع شيء بعيد جدا، وهو أن المستثمر الآن يلقى واحد العدد ديال العراقيل، والتجربة كاينة ليس هناك مخاطب واحد، عندما يقوم المستثمر بأي طلب يجد جميع العراقيل لا من جانب البناء ولا من جانب الطاقة، وأقول بالخصوص بالنسبة للطاقة الكهربائية، لحد الساعة الطاقة المغربية تعتبر أغلى طاقة بالنسبة للمنطقة، فهاد المؤشر هذا ماكيساعدش المستثمر، والتطرق الذي طرقتو ليه السيد الوزير بالنسبة للإقتصاد هو لم نرى أي شيء يذكر من هذا الشيء لي قلتو بحيث أنه هناك عدة عراقيل يعرفها الجميع في المناطق الصناعية، في ثمن الأرض، في التكلفة في الآن الشغل، سمعنا عدة أرقام ولكن بين الواقع والأرقام شيء آخر، لذا نطلب توضيحا وبرنامجا شموليا وهذه سنة اقتصادية لتشجيع الإستثمار والحركة الإقتصادية ولا يخفى على أحد أنه لا زال هناك ركود، ولا زال هناك، لم يكن هناك شيء يذكر إلا الكلام وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار،

إذن دائما بالنسبة لوزارة الإقتصاد والمالية سؤال حول الحالة الإجتماعية للموظفين المثقلين بالديون، تقدم بهذا السؤال المستشارين المحترمين السادة عبد الرحمان بيجي، سعيد التدلاوي، عادل المعطي، محمد السولامي، وعلي الخضراوي، فليتفضل السيد المستشار لطرح هذا السؤال.

*** السيد المستشار :**

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،،

إخواني المستشارين،،

لقد اطلع الجميع بتقدير وإعجاب على القرار الملكي السامي الخاص بإعفاء أفراد القوات المسلحة الملكية والحرس الملكي وغيرهم من الديون التي أثقلت كاهلهم طوال شهور وسنوات نتيجة المبالغ الباهضة التي يقترضونها من لدن الشركات المختصة في منح قروض الإستهلاك والواقع أن هذه الظاهرة، أصبحت تعم جل الموظفين ذوي الدخل المحدود وفي طليعتهم رجال التعليم، ولقد تبين أن ألافا من الموظفين أصبحوا يعيشون بمدخول شهري لا يتعدى في بعض الأحيان ما بين 500 و 800 درهم مما يعرض أوضاعهم كأزواج وأرباب الأسر إلى الإضطراب، حيث يظهر البعض منهم مغادرة بيوتهم مما يعرض الأسرة برمتها للضياع والتشرد وسعيا وراء الحد من هذه الظاهرة، ألا تفكر الوزارة في اتخاذ

إجرادات وقائية من شأنها أن تحول دون إرهاق المدينين والزج بهم في أوضاع اجتماعية لا تليق وكرامة الموظف.

وشكرا السيد الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار .

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على هذا السؤال.

*** السيد وزير الإقتصاد والمالية :**

بالفعل السيد الرئيس، أريد أن أقول للسيد المستشار بأنه هاد الإشكالية شاغلة بال الحكومة ووزارة الإقتصاد والمالية وعدة مرات جاوبت على هاد الدورة داخل مجلس البرلمان الموقر لأنه مستوى هاد قروض الإستهلاك وصلت لواحد الحد مرتفع وبالضبط في السنة الفارطة 14 مليار درهم هاد الوضعية ناتجة ربما عن معطيين : أولا : تعدد شركات التمويل المختصة في قروض الإستهلاك، التي وصل عددها إلى 35 شركة، وأخضعت بطبيعة الحال لمقتضيات القانون البنكي، أي أصبحت هي كذلك مراقبة سواء من طرف وزارة المالية أو كذلك بنك المغرب، إضافة إلى ذلك، تعطي حق أنه يوقع اقتطاع من المنبع لأجل تسديد قروض ممنوحة، هاد النشاط ديال هاد الشركات أدى إلي رواج ولكن المبالغة كذلك أدت إلى استدانة كبيرة وخاصة بالنسبة للموظفين المدينين والعسكريين، في هذا الإطار صاحب الجلالة نصره الله عندما كان منسق لمكاتب القيادة العليا للقوات المسلحة الملكية أخذ مبادرتين : ماشي إعفاء، ولكن هاش المبادرتين تعملان من خلال دوريتين على تقنين كيفية منح القروض والحد من الإستدانة بالنسبة لإخواننا العاملين في القوات المسلحة الملكية، في هذا الإطار كذلك وزارة الإقتصاد والمالية حضرت الآن مشروع قانون غادي يجي عندكم وغادي درسوه باش نشوفوا كيفاش نطوقوا هاد الوضعية ولكن حنا ما بقيناش گالسين، في انتظار ذلك أولا شفنا كل الشركات التي خلقت مشاكل بطبيعة الحال طبقنا عليهما القانون، إضافة إلى ذلك مع هاده الشركات التمويلية ومع الجمعيات المهنية دخلنا معهم في نقاش من أجل تحسيسهم بظاهرة المديونية الثقيلة لعدد كبير من الموظفين، أولا هؤلاء الموظفين هم مواطنين ما خصناش يبقاو في واحد الوضعية حرجة بطبيعة الحال لما تسمحش ليهم بالوفاء بالتزامهم، وهاد الشركات وعدت الآن بالقيام بواحد الدراسة لي تجعل أنهم يديرو واحد إعادة الجدولة بلا نسبة للموظفين ذوي الدخل المحدود وخاصة الذين يتوفرون على صافي شهري أقل من 1000 درهم نظرا بطبيعة الحال لأوضاعهم الإجتماعية وحماية لكرامتهم كمواطنين أولا وكموظفين ثانيا، والعدد ديالهم الآن يقارب 60 ألف، كذلك بالنسبة لقانون المنافسة الذي هو أمام البرلمان يدرس أدخلت بعض المقتضيات لحماية المستهلك وذلك بالحفاظ على قوته الشرائية وتحديد مفهوم واضح للأجر وإضافة إلى ذلك نحن على اتصال ببنك المغرب وبالاتصال مع المجموعة المهنية تعمل كذلك على تقنين ومراقبة الأسعار، أسعار الفائدة والضغط من أجل تخفيضها بالنسبة للقروض المخصصة للإستهلاك، الشيء الذي سيجعل بطبيعة الحال أنه في آخر الأمر كما قلت سابقا، اضطرت الوزارة باش تسحب الرخص بثلاثة ديال الشركات التي تعتبر أنها لم تبقى تتحمل في رطار ما هو مقرر من طرف القانون. شكرا سيدي الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير .

هناك تعقيب للسيد المستشار فليتفضل

*** السيد المستشار :**

نظرا لحدة هذه الإشكالية أريد أن أشير أنه السيد الوزير المحترم أن عددا كبيرا من الموظفين يعيشون الآن ظروف جد صعبة نتيجة هذه القروض الإستهلاكية والإحصائيات التالية لدليل على ذلك، هناك مثلا 000.12 موظف يعيشون بأقل من 500 درهم شهريا، أي ما تبقي لهم من دخلهم الشهري، وهناك 9000 موظف أصبح دخلهم ما بين 500 و 800 درهم، وأشير كذلك إلى أن 000.50 ملفا ديال بعض الموظفين ما زالت بين أيدي الشركات الآن ومما يزيد الطين بلة هو أن هذه القروض مدتها تتراوح ما بين 4 و 5 سنوات مما يجعلهم يفقدون الأمل في الإستمرار في العيش

بصفة عادية وكذلك في الأخير نتيجة هاد المعطيات يعيش جل هؤلاء الموظفين ظروف صعبة منها تشرد الأسر منها بعض حالات الإنتحار وهادي راها كاينة .. باش تجينا الحكومة بقانون ولا بسمو خصنا نتخدو إجراءات جد إيجابية بسرعة وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

*** السيد وزير الإقتصاد والمالية :**

... وهي الأرقام التي قدمتها عدة مرات في البرلمان، يعني هاد الأرقام جاءت من عند الحكومة ومعنى هذا أن الحكومة واعية بهاد الوضعية الحرجة وبطبيعة الحال همنا هو أن كرامة هؤلاء الموظفين الصغار تحفظ، لذلك قلنا أننا اتخدنا بعض الإجراءات التدبيرية ونحن بصدد تحضير إجراء تشريعي سيقدم لكم لتوافقون نعليه ولدراسته بطبيعة الحال من طرفكم. شكرا السيد الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير،

ننتقل الآن لقطاع الفلاحة والتنمية القروية الصيد البحري والمياه والغابات بسؤال تقدم به المستشار السيد كوسكوس إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات السيد المستشار .. هذا موضوع ناقشناه فيأول الجلسة واقترحنا أن يدرج في هذا التوقيت بالضبط .

*** السيد المستشار السيد حميد كوسكوس :**

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

من المعروف أن إدارة المياه والغابات سابقا والوزارة المنتدبة المكلفة بالمياه والغابات بالحكومة الحالية تقوم بين فترة وأخرى وكلما دعت ضرورة تسييج مناطق معينة داخل الغابات وذلك من أجل منحها فترة إستراحة لتجديد الأشجار داخلها وهذه العملية في حد ذاتها مهمة بالنظر إلى الأهداف المتوخاة من ورائها والتي هي إحياء الثروة الغابوية التي مع الأسف تعرف تدهورا خطيرا وتوسيع رقعة الغابات داخل المملكة وهذا إجراء نصفق له وندعمه، إلا أن هذا لا يخلوا من السلبيات سيما حين يتعلق الأمر بالغابات المجاورة للسكان، هؤلاء الذين تشكل الغابة بالنسبة لهم مصدر عيشهم ومرعى ماشيتهم، فيجد هؤلاء السكان أنفسهم محاصرين من كل جانب وبالتالي يفكرون في التخلص من الماشية التي تشكل بالنسبة لهم عبئا وقد كانت بالأمس مصدرا لعيشهم، ويضطرون في النهاية إلى الهجرة بحثا عن مصدر جديد لمعيشتهم وهي الظاهرة التي تجد الحكومة أو الدولة في محاربتها بشتى الوسائل لتثبيت السكان في البادية، وأود أن أسوق كمثال على هذا النوع من الحصار الذي يعاني منه السكان المجاورون للغابات ما يعيشه سكان بابا زهر دائرة ثاهلة إقليم تازة من حصارتام على ماشيتهم، فهناك خياران أمام جيران الغابة : خرق القانون أو الهجرة، ألا ترون السيد الوزير أن الحفاظ على الغابات لا يمكن أن ينجح بدون إشراك السكان المحليين في العمليات ومساعدتهم وأخذ مصالحهم بعين الإعتبار والتخصل من الأساليب الإدارية المتجاوزة وذلك إما بتخصيص جزئيات للرعي والإستعمالات الخاصة أو تعويضهم عن الخسائر كمدهم بالأعلاف لماشيتهم وما هو برنامجكم السيد الوزير في هذا المجال وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير فليتفضل

*** السيد سعيد شباعتو الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات**

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين ،

فعلا كما جاء في سؤال السيد المستشار المحترم، فالوزارة تقوم بعملية التشجير والتجديد والتخليف من أجل حماية وتنمية الغابة المغربية، ولكن نجاح هذه العملية مبني على عاملين إثنين: أولا

عامل تقني وهو وضع سياج لحماية الأماكن التي تقوم فيها الوزارة بهذه العملية. ولكن نحن واعين في الوزارة بأن هذا العامل التقني غير كافي ولهذا نهجنا سياسة مبنية على إشراك السكان ذوي الحقوق، وفي هذا الإتجاه وفي إطار القانون المالي لهذه السنة أدرج إجراء جديد فيما يخص مصاريف الصندوق الوطني الغابوي يهم تعويض ذوي الحقوق كلما قامت الوزارة بالتشجير أو التجديد، فيما يخص الشيء الذي جاء في سؤال السيد المستشار المحترم وخاصة في باب الأزهار، بغيت نقول ليكم السيد المستشار بأن الوزارة عندها الحق تشجر أو تسيج حتى 20٪ من الغابات ديال الجماعة وفيما يخص باب أزهار، الآن تم تسييج 1600 هكتار على 40.000، أي ما يناهز 0.4٪، ولكن الآن نحن في السياسة الغابوية التي تقوم بها الوزارة هناك حماية مهمة وهي حماية إقتصادية، ولهذا من الآن فصاعدا كلما قامت الوزارة بتسييج مساحة كبيرة وإلا غادي تعوض السكان إما ماديا أو بالأعلاف باش تاهم يتكلفوا بهاد المساحات ويحميوها، وكنقولها دائما أن حماية الغابة خصها تجي من الساكنة الغابوية وكلما قامت الوزارة بشيء خصها تاخد بعين الإعتبار منافع هذا الساكنة وهذا ما نقوم به وشكرا السيد الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير، السيد المستشار،

الكلمة في إطار تعقيب

*** السيد المستشار :**

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على أجوبتكم وتوضيحاتكم غير عندي واحد الملاحظة، السيد الوزير المصالح الإقليمية تم تسييج 1600 هكتار من طرف المصالح الإقليمية بطبيعة الحال وما تمثلش 0.4٪ ولكن تمثل 13٪ من مساحة غابات الفلين، هذا من جهة، من جهة أخرى السيد الوزير فلتكميل عملية تخليف الأماكن المذكورة، فالمطلوب السيد الوزير من المصالح الإقليمية الغابوية باش توافيكم بواحد التقرير تقويمي حول الوضعية الحالية لهذا السياج والنتائج ديالو لحقاش السيد الوزير المعطيات التي تتوفر عليها والمعاينة التي قمنا بها بشتى المناطق تتبث أن عملية التسييج هاته لم تكن ناجحة وذات فائدة تذكر رغم طول المدة التي مرت على هذا التسييج، الأمر الذي يدعونا إلى التساؤل عن جدوى هذه العملية خاصة إذا ما تمت في غياب السكان المعنيين ودون استشارتهم، وأخيرا السيد الوزير فإن تقديم الإعانة التي لم تتكلمون عنها لهؤلاء الرعاة سوف يمكن الوزارة من الإستفادة من خدماتهم وخبرتهم للحفاظ على الغابات، إذ مهما كانت خبرة المهندسين والتقني الغابوي كبيرة فإنه لا مفر لهما من مشورة أهل الغابة فهم أدرى من غيرهم بشعابها وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار، هناك تعقيب للسيد الوزير.

*** الوزير المكلف بالمياه والغابات :**

شكرا السيد الرئيس،

فيما يخص المساحة التي أعطيتها هي 2700 على 75 ألف هكتار، يعني الأرقام مضبوطة أما فيما يخص العملية التي كانت تقوم بها الإدارة فيما قبل فعلا ما نجحتش لأن السكان ما تشاركوش أولا في تحديد الأماكن التي يتم فيها التشجير والتسييج، ثم ما كانتش عندهم منفعة لي يمكن لنا نقولوا أنه كلما ... كنا تنحرموهم من المنافع وخاصة الوحدات العلفية. الآن يعني المسألة التقنية كيفاش غادي تمر، غادي يشاركوا السكان في تحديد الأماكن لي غادي تكون قابلة للتشجير أو التسييج على شرط أن تكون المساحات كبيرة باش تكون الحراسة عندها واحد الدور 500 أو 1000هكتار، تم الوزارة غادي تعوض كل سنة ماشي الرعاة أو الناس لي عندهم الأغنام، ذوي الحقوق، لأنه يلا عطينا للناس الذين عندهم أغنام، يلا عندو 10 هاد العام وكتقاضى عليها 1000 درهم، العام الجاي غادي تكون عنده 200، ولكن ذوي الحقوق يلا عرفوا بأنه كل سنة عندهم دخل خادي يجي من هاد العملية هادي غادي يحيو بجانب الغابويين هاد التسييج وهاد التشجير، وهذا هو لي حنا غادين فيه وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الموالي يتعلق بوزارة التنمية الإجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني ولكني أرى أن الوزير غير حاضر في هذه الجلسة... السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان هناك غياب للسيد وزير التنمية الإجتماعية والتضامن والتشغيل.

*** السيد محمد بوزوبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :**

السيد الرئيس ممكن يتلقى السؤال، حنا مستعدين.

*** السيد رئيس الجلسة :**

إذن أعطي الكلمة للسيد المستشار الحداوي ليلقي السؤال المتعلق بما تعده الحكومة من إجراءات في الميادين المالية والتجارية والخدماتية والإتصالات إستعدادا للدخول لسنة 2000، فليتفضل السيد المستشار لبسط هذا السؤال.

*** السيد المستشار :**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

نحن على بعد بضعة أسابيع، سوف يلج المغرب من دول العالم الألفية الثالثة بإشراقة القرن الجديد، ونظرا لارتباط المغرب بدول العالم في ميادين الإتصالات والعلاقات المالية والتجارية، يلاحظ المحللون أن عدة دول خصصت إعتمادات مهمة في ميزانيتها واتخذت تدابير وقائية وجندت كفاءات بشرية لانتقال برامج حواسيبها بشكل طبيعي إلى سنة 2000، وهذا هو المشكل الذي يسمى بـ... وهذا يدل حسب الدراسات التي قامت بها هاته الدول على الإهتمام الكبير الذي توليه هاده الحكومات للتأثيرات المالية والتجارية والإقتصادية والخدماتية على مواطنيها ومصالحها وعلاقتها مع باقي الدول والمؤسسات إلا أن الحكومة المغربية لحد الآن لم تفصح عن الإجراءات المتخذة في هذه الميادين المالية والتجارية والخدماتية والإتصالات ، السيد الوزير، يشرفني أن ألقي سؤالي لكم أولا حجم التأثير الإقتصادي والمالي والتجاري والخدماتي الذي سيخلق الإنتقال إلى سنة 2000 على الإقتصاد المغربي، ثانيا التدابير المتخذة من طرف الحكومة والمؤسسات المالية ومؤسسات الإتصال للحد من إنعكاسات ظاهرة الإنتقال إلى سنة 2000 بشكل طبيعي؟ ثالثا ما هي الإعتمادات المخصصة من طرف الحكومة لهذا البرنامج؟ رابعا: هل تم إنجاز خلية حكومية لاتخاد التدابير ومتابعة التأثيرات وانعكاسات هذا الإستقبال على المواطنين وعلى القطاعات الحكومية . وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير فليتفضل .

*** السيد محمد بوزوبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :**

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

هذا السؤال كان موجهو السيد المستشار للسيد وزير التنمية الإجتماعية والتضامن والشغل والتكوين المهني، ولكن في الواقع من بعد دراسته لقينا بأنه سؤال متشعب يشمل عدد من القطاعات ومن بعد وقع تغيير في البرنامج وأصبح موجها إلى التخطيط والتوقعات. الآن والسؤال عرضه السيد المستشار يشتمل على أربعة أسئلة مهمة جدا أولا يمكن في ظرف 3 دقائق أن يقع الجواب على سؤال من هذا النوع، سبق للسيد كاتب الدولة في البريد والتكنولوجيات الحديثة أن أجاب عن جزء من هاته الأسئلة وخاصة ما يتعلق بما أعدته الحكومة لمواجهة سنة 2000 في هذا الميدان لهو ديال الإتصال والإعلاميات وكذلك على الخلية، وأعطى تفاصيل على أن الحكومة سبق أن شكلت خلية في هذا الموضوع وسبق أن راسلنا كذلك سواء مجلس النواب أو مجلس المستشارين فيما يخص هاد الخلية ولهذا أنا أقترح بما أن الآن لم تعد تفصلنا على سنة 2000 إلا بضعة أيام، فإذا كان هذا السؤال وأعتقد أنه مهم جدا، أن يكون سؤالا محوريا يمكن أن يناقش يعني في جلسة تستغرق الوقت الكافي من أجل أن تطلع السادة المستشارين على جميع هذه التدابير وعلى النتائج التي سبق أن توصلنا بها من خلال أعمال هذه الخلية التي تشكلت منذ أن تأسست هذه الحكومة أو أن يحال الموضوع على لجنة مختصة لكي يقع تعميق النقاش فيما يخص

جميع ما تعلق به هذا السؤال شكرا للسيد الرئيس وللسادة المستشارين.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

هل هناك تعقيب للسيد المستشار فليتفضل

* السيد المستشار :

غير للتذكير السيد الرئيس، السيد الوزير، أولا هاد السؤال وضعته منذ 29 سبتمبر 99، ضعته كسؤال آني، لأنه نظرا لعجالة مشكل الإنتقال 2000، ولكن للأسف أنه ما داز هادي ودابا حنا على... ديال نهاية القرن وتشوفو لا الوزير المختص ولا الوزير لخصو يجاوب تواحد فيهم ما حاضر، ولكن نظرا لأن الوزير المكلف بالعلاقات البرلمانية هو لتجاوب تقريبا على جميع الأسئلة تنسجل بأنه السؤال ما تجاوبش عليه، وكنبقى وتنحتفظ بالسؤال ديالي، ولكن باش نعرفوا أن جل الدول الكبرى مثلا فرنسا، كندا قامت بتوظيف طاقة كبيرة من المغاربة المختصين في ميدان الإعلاميات وهذا يشرف المغاربة ولكن حنا المغاربة عندنا دكاترة باقين دابا في المغرب، هاذا هو الوقت لخصنا نوظفوهم باش نحلوا المشاكل ديالنا، يلا كنا ها نتجاوبو تايفوت القرن راه ما بقا، ديك الساعة المشكل انتهى وشكرا

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار التعقيب للسيد الوزير

* السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

السيد الرئيس، أنا بينت منذ البداية بأن السؤال موجه للسيد وزير التنمية الإجتماعية والتضامن وباتفاق جميع المستشارين أن هذا الوزير ليس هو المختص والمعني بتوجيه هذا السؤال وبأنه الوزير المعني كان جاء للمجلس وأعطى إضاحات فيما يخص هذا الموضوع، وأن الحكومة فعلا شكلت هاديك الخلية وأنها قامت بالعمل ديالها، بحيث عملت علمية إخبار بالنسبة ... لأنه الآن من بعدما تنجي أنا للقاعة تلقى أنه عاود تكتب تضرب على وزير التنمية والتشغيل وتكتب وزير التخطيط إذن كاين واحد الإستحالة فيما يخص هذه مسائل لا تتعلق بنا ولكن قلت للسيد المستشار على أنه نظرا لأهمية الموضوع وتشعبه ولا يعقل أنه ربعة الأسئلة كلها التي هي مهمة جدا تتهم الجانب المالي والتجاري والجانب الإقتصادي وجانب الإتصالات، هاد شي كله غادي نجاوبو عليه في 3 دقائق، ماشي معقول، راه كين بعد التصميم الخماسي غادي يجي وغادي يكون فيه واحد الجزء كبير من هذه الأشياء التي سنواجهها ويعني لي غادي تقدم لكم في نهاية الدورة، فلهذا قلت بأنه نظرا لأهمية الموضوع، هذا أقتراح صادر عن وزير العلاقات مع البرلمان الذي لا يجيب على جميع الأسئلة بل على بعض الأسئلة لا أقل ولا أكثر، بحيث قلت بأن هذا اقتراح، نظرا لأهمية الموضوع، لأنه ظاهر أن هذا الموضوع له أهميته متشعب إن الحكومة مستعدة إما أن يتحول إلى سؤال محوري وتتوسع فيه، وإما أن يحال على اللجنة، يعني هذه مسائل طرحناها على السيد الرئيس ليطرحها على المكتب ولكن باش نبينوا استعداد الحكومة باش تعطي أهمية لهذا الموضوع باش يطلعوا السادة المستشارين ومن خلالهم الرأي العام على كل التدابير المتخذة وتتشكروا مسبقا السيد المستشار على أنه أثار هذا الموضوع الهام وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

السؤال الرابع عشر موجه إلى السيد وزير الشؤون .. تعقيب ما كينش تعقيب .. يعني نخرقو القانون الداخلي ما كين مشكل، ما كينش تعقيب.. الرئاسة غاد تخبر المكتب بهذا الموضوع، وغادي يتخد المكتب القرار الضروري في هذا الموضوع... المهم بالنسبة لينا طرحتم السؤال وتقدمتم بتعقيب... هداك موضوع آخر... السؤال الموالي يتعلق بوزارة الشؤون الثقافية حول حماية التراث الثقافي الوطني تقدم بهذا السؤال المستشاران المحترمان مصطفى الحديوي وجمال بنربيعة فليتفضل أحد السادة المستشارين لطرح هذا السؤال.

* السيد المستشار :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

السيد الوزير،

إن ثراتنا الثقافي يكفي ما عاناه من تصدعات من جراء التهميش الذي عانا منه مند سنوات، فالضرورة أصبحت ملحة لإنقاد ثراتنا حتى تتمكن من تأدية وظائفها في التعريف بتاريخ وحضارة المغرب، وهذا يتطلب منا جميعا بذل الجهود ووضع برنامج للأولويات من الترميم وإصلاح المآثر التاريخية وليس إعادة بناءها، كما يحدث، مع إنقاذ المواقع الأثرية التي توجد في وضعية جد متردية وذلك من أجل إنقاد إرثنا الحضاري التي تختزنه مدننا العتيقة وهذا لا يقتصر على الشق العمراني فقط، بل يشمل كل التجليات الحضارية من لباس ورقص وفنون ومناظر طبيعية وغيرها كما يجب التنبيه السيد الوزير إلى سلبية التعامل مع التراث الإنساني كبضاعة موجهة إلى الإستهلاك من قبل السياح على الرغم من كونهم يعتبرون الشريحة الأكثر تحفيزا لإعطاءه الإعتبار الذي يستحقه، لهذا يجب التنبيه إلى تعامل الباحثين مع موضوع التراث وترويجه وفق المنظور الذي يروقه، بل والإجتهاد لبلورة مقاربة مواتية تتيح إمكانية تنفيذ عمليات الترميم دون الإضرار بمصالح السكان وسبل العيش الصناع التقليديين والتجار الصغار الذين يستفيدون من استغلال المواقع الأثرية التي تتطلب الصيانة والترميم مع العمل على تحسيس جميع الأفراد والهيئات من أجل تظافر الجهود لإنقاذ التراث حتى لا تندثر وتضيع البشرية في جزء هام من هويتها الحضارية فماذا أنتم عازمون فعله السيد الوزير من أجل إنقاد التراث الوطني المكتوب من المخطوطات لتسهيل الإطلاع عليها من قبل الباحثين؟ وهل تفكرون في سن عقوبات زجرية لمختلسي المآثر؟ وهل هناك تخطيط عام لترميم كل المآثر التاريخية بالمغرب دون استثناء؟ وماذا عن الفراغ التشريعي في مجال حماية التراث الوطني وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير

*** السيد محمد الأشعري وزير الشؤون الثقافية :**

شكرا للسيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار على إثارته لسؤال نعتبره من أهم الأسئلة المطروحة على القطاع الثقافي ليس فقط لأن هذا المشكل يتعلق بحماية تراثنا وذاكرتنا المشتركة ولكن لأننا نعتبر تدبير التراث من أهم المفاتيح الأساسية للتنمية المحلية وأود أن أوضح بهذا الشأن أن عمليات الترميم وإعادة التهيئة وتوظيف المآثر التاريخية وإجراء عملية البحث والتنقيب في المواقع الأثرية، كل هذا يتطلب تمويلات باهضة ويتطلب توفير طاقات بشرية كبيرة جدا من مقاولات مختصة ومن باحثين وتقنيين مختصين وهو ما نحاول أن نوفر بعضه مما يتعلق بمسؤولية وزارة الثقافة وخصوصا في مجال التكوين وربط الإتصال مع المختصين عبر قنوات التعاون الدولي. ولكن لا يجب أن نتوقع بأن تدبير حوالي 15.000 موقع أثري وموقع إيكولوجي من الممكن أن يتم بواسطة ميزانية الدولة وحدها، لا بد من تعاون كبير بين المجالس المنتخبة و الميزانية العامة وحتى القطاع الخاص ومؤسسات الرعاية الثقافية وهو ما نحاول أن ننجزه بالنسبة لبعض المشاريع الكبرى ويمكن أن نعطي مثلا عن ذلك بالتعاون مع القطاع الخاص، فالميزانية التي حصلنا عليها هذه السنة في مشروع واحد للتعاون مع القطاع الخاص في مدينة مراكش يعادل ميزانية التجهيز لوزارة الشؤون الثقافية لسنة 98-99، مشروع واحد، هذا باش نقول بأن هناك إمكانيات ويجب أن نبحث عليها، لكن لا بد أن أؤكد أيضا أن الوزارة حاولت خلال هذه السنة أن تهيء خريطة لمعرفة ماهية الأولويات في هذا المجال لأن الترميم لا يجب أن يتم بشكل عشوائي ويمكن أن أقول للسادة المستشارين المحترمين أن هناك حاجة ماسة لفتح حوالي 400 ورش ترميم حاليا لم نتمكن من إدراج سوى 50 منها في إطار التصميم الخماسي بسبب طبعا الإمكانيات الضخمة التي تتطلبها، لكن هناك إمكانيات أخرى عبر المجالس وعبر القطاع الخاس وعبر قنوات التعاون الدولي نحاول أن نغطي بها بعض المشاريع الكبرى، فيما يخص التراث المخطوط، من الممكن أن أزف للسادة المستشارين المحترمين أن جزءا مهما من هذا التراث هو الآن في قيد المعالجة

سواء كان ذلك في الخزانة العامة بالرباط أو في الخزانات الأخرى، وقد فهرسنا مخطوطات القرويين لأول مرة بشكل كامل ويمكن للباحثين أن يطلعوا عليها بواسطة الميكروفيلم كلية في مكتبة من مكتبات فاس واستطعنا أن نخرج قرصا مدمجا بفهرسة كاملة لمخطوطات القرويين ونحن الآن بصدد إنتاج قرص آخر عن مخطوطات الجامع الكبير بمكناس وعن مخطوطات مدرسة ... بمراكش. إذن في هذا المجال هناك مجهود نقوم به وسيتسع لبعض المجالات التراثية الأخرى حيث أنجزنا منذ أسبوعين قرصا مدمجا عن المتاحف وما تتوفر عليه وما يحيط ذلك من مواقع أثرية وغير ذلك ونتوقع أن نستمر في هذا الجرد الذي يمس جميع التعبيرات عن تراثنا الثقافي ولكن مرة أخرى نحن نعتقد أن صرف المبالغ الطائلة التي يتطلبها هذا القطاع تستدعي تعبئة هامة على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني . شكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد الوزير،

هل هناك تعقيب للسيد المستشار فليتفضل

*** السيد المستشار :**

... السادة المستشارين،

حقيقة نشكر السيد الوزير على الصراحة التي أجابنا بها لأنه كانت عدة نقط لغادي ناقشو واتضح لنا أن وزارة الثقافة غير قادرة بجميع إلتزاماتها نحو هذا التراث الوطني، وحقيقة هو من ضمن هذا النقاش لكان هو أن السيدة رئيسة مؤسسة أورش لكانت زارت مدينة مراكش السنة الماضية وانتهت زيارتها برأيها إلى بعض التردي الحاصل في بعض الآثار الموجودة في مدينة مراكش العتيقة ولهذا ما بقا عندنا ما نگولوا ما دمنا سجلنا على السيد الوزير أن ميزانية الوزارة ككل ما تتكفيش تا مشروع واحد، تنظن أننا ما بقا عندنا ما نزيدو في هاد وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

الكلمة للسيد وزير الثقافة .

*** السيد وزير الشؤون الثقافية :**

غير سمح لي أسي المستشار المحترم، ما يعملش إستنتاجات يعني قصرية على الجواب ديالي، حنا قلنا بأن الوزارة بالطبع الحكومة كلها لا يمكن لها أن تواجه بالمال العام وحده متطلبات تدبير التراث الوطني وهذا ليس خاصية مغربية، هاد الشي كاين في جميع الدول لأن ترميم متر واحد من سور أثري تسوى 3500 درهم، ترميم بناية متوسطة يتطلب ما بين 3 و 5 مليون درهم، فإذن لا بد ماخصنا ناخد بعين الإعتبار هذه الوضعية. ولكن ماشي الوزارة غير قادرة، لا قادرة، عندها الأطر الكافية وعندها التقنيين الكافيين وعندها الخلايا التي تشتغل لهم على الجرد وعلى خريطة الأولويات وعلى التمويل وقادرين ندبرو في سنة واحدة أكثر من لي عطاتنا الدولة في ميزانية التجهيز في الوزارة، هادا تنقولها ديما لوزارة المالية باش تنغيضوهم، ولكن ما فيها باش نقولها حتى في المجلس الموقر هنايا، ولكن تنقولوا مرة أخرى بأن هاد الشي خصو تعبئة وطنية المدارس خصها تعمل تحسيس في المجال ديال التراث ولا بد نقولوا بكل صراحة بأن واحد العدد ديال المآثر التاريخية مضلومة من ضرف أبنائها وحتى من طرف المجالس أحيانا وعندنا أمثلة حية عن المجلس التي بنت في مناطق محرمة على البناء لأنها مآثر تاريخية ولنا معها دعاوي في المحاكم حتى نقولو للسادة المستشارين المحترمين بأن هذا واحد الموضوع يتطلب تعبئة وواحد الحرص من الجميع لأنه يهم ذاكرة مشتركة ما بين الجميع وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير،

سؤال موجه إلى السيد وزير الصحة العمومية حول عدم قبول شهادة الإحتياج من أجل التطبيب من طرف وزارة الصحة للمستشارين السيديين : المعطي بنقدور وأحمد الشرقاوي فليتفضل أحد المستشارين لتقديم هذا السؤال.

*** السيد المستشار :**

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

نعلم جيدا أن السواد الأعظم من المغاربة معوزون وليست لهم القدرة المالية لتسديد نفقات العلاج والتطبيب في القرى كما هو في المدن، وأن العناية بصحة المواطن أمر ضروري ومن أولى الخدمات التي تقدمها دول العالم الثالث وفي بلادنا ورغم ضعف الميزانية المخصصة لقطاع الصحة وهشاشة البنية التحتية وعدم قدرتها على استيعاب كافة المرضى والتكفل بعلاجهم ولا ننكر هنا مجهودات بدلت وتبدل من أجل استقبال العديد من المعوزين بمجرد الإدلاء بشهادة الإحتياج إلا أنه في الأيام الأخيرة تنبهنا بواحد المذكرة مشتركة من طرف وزارة الصحة ووزارة الداخلية تحث على وضع واحد البطاقات أو ملف طبي عوض شهادة الإحتياج التي يجري بها العمل منذ زمن، هذا الملف الطبي فيه واحد البحث دقيق ودقيق جدا لهو أولا خصوا واحد اللجنة محلية تضم عدة أطراف داخل السلطة والجماعات المحلية وتتطلب بحث دقيق يتطلب 4 أيام أو خمسة البحث عن ذلك المريض وهو كما نقول في حالة مرض، بعد ذلك 4 أو 5 أيام يبعث الملف إلى دوائر أخرى إما على مستوى الباشويات أو على مستوى الأقاليم، وتدار أيضا لجنة إقليمية تصادق على ذلك الملف الطبي، فسؤالي آني وضعته منذ شهرين، وربما سمعتم بأنه بهذه الأيام الأخيرة بأن الوزارة سمحت باستعمال شهادة الإحتياج التي كان معمولا بها في السابق لتخفيف الأعباء على المرضى الذين هم في حالة استعجالية، فنطلب من السيد الوزير تنويرنا، ويلا كانت هاد البطاقة التي ستنظم هاد الناس المزريين وما يبقاوش يحتاجو شهادة الإحتياج فلا بد من مراعاة حالتهم الإستعجالية ونبقاو نستقبلوهم بشهادة الإحتياج الجاري بها العمل المسلمة من طرف السلطات المحلية ريثما يبث وتعمل هاد البطاقات الشخصية لكل المزريين عندنا في البلاد وشكرا السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير الصحة فليتفضل

* **السيد عبد الواحد الفاسي وزير الصحة :**

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

أشكر السيد المستشار المحترم على سؤاله المهم والذي يتيح لي الفرصة لأشرح هذا الموضوع الذي في الحقيقة فيه لبس كبير، وتوصلنا بطبيعة الحال بعدة شكايات في هذا الموضوع. بطبيعة الحال ليس هناك نهائيا تخلي عن بطاقة الإحتياج كما تسمى أو شهادة ديال الضعف، ثانيا لأول مرة منذ الإستقلال خرج واحد النص مرسوم لي فيه يتكلم عن مجانية العلاج بالنسبة للمعوزين وهو النص الذي يتكلم عن الجزافية ولذلك باش نكونوا واضحين هادي أول مرة ولكن خلينا من هاد الشي كله، نرجو لهاد الموضوع أشنو هو المشكل لي كاين هو أنه فكرنا باش نديرو واحد البطاقة ديال المعوزين باش ما يبقاو يحتاجو دائما يمشيو يجيبو شهادة الضعف على أساس أن هذه البطاقة تبقى عندها مدة الصلاحية ديالها تقدر بـ 3 سنوات ولكن بطبيعة الحال في هذه المرحلة ما هنا إلا اختبار معمم لمعرفة صلاحية هذا الموضوع، لي وقع مع الأسف الشديد بطبيعة الحال باش تكون هاد البطاقة لا بد من واحد العدد ديال الإحجراءات تدقق أشنو هو المعوز واشنوهو لماشي معوز ما يمكنشي تفرق البطاقة للجميع ولا سيما وأنها غادي تكون عندها واحد الفعالية لمدة طويلة. ثانيا الإنسان المعوز غادي يرتاح من ذلك المشكل لكل مرة يحتاج يمشي يجيب بطاقة الضعف بكل ما تعرف من ملابسات حولها ولكن المشكل الذي وقع هو أنه كاين بعض الناس المسؤولين لي ربما عن غير علم دارت لهم يعني التكوين الكافي في هذا الإطار أو ربما بنية سيئة بداو يستعملوا هاد الموضوع باش ما يسمحوش للمرضى ما يكونش عندهم بطاقة الضعف، هادشي خلق واحد المشكل في الأول، مباشرة من بعد ما عملنا بهاد الأمر، كانت واحد دورية نهار 26 أكتوبر، دورية تؤكد صارمة وفيها إنذار شديد تؤكد بأنه بالعكس في هاد المرحلة هادي أي وأحرجا ومشا يجيب شهادة الضعف تكولولو خاصك تصايب

ملف ديالك أي واحد سواء بما أنه طلبوا إليه الملف وكيدخل ويتعالج كما أنه كانت عنده شهادة الضعف وبالفعل هاد شي لي ترجع تتعمل عاوتاني وما كاين حتى مشكل، زيادة على هذا أن هاد التجربة الإختبار غادي تدوم واحد المدة ديال ربع شهور غادي تشوفو المردودية ديالها ولذلك مع الأسف الشديد الفكرة جيدة جدا ولكن المغرب مع الأسف كل واحد تيبغي يعمل واحد الخطورة إلى الأمام إلا ويلقى عدد من العراقيل نتمنى أن نتفادها لأن الفكرة معمول بها في كثير من الدول وتتعطي نتيجة جيدة جدا في انتظار ماهو أحسن ولي نتمناو باش يكون في أقرب وقت وشكرا السيد الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار، هناك تعقيب للسيد المستشار

*** السيد المستشار :**

شكرا للسيد الرئيس،

كل ما هناك السيد الوزير، أولا أعطيكم كمثال المستشفى الجامعي بالرباط، هناك عدم تطبيق المذكرة، وأقولها وأتحمل مسؤوليتي، شهادة الضعف أو الإحتياج التي تتكلم عنها، الآن في المستشفى السالف الذكر فما عرفتش أنا فين تتمثل هاد شهادة الضعف في الوقت لتدخل المريض كيخلص الكونصيلطاسيون 60 درهم، سكانير 400درهم ليزينياليز بيولوجيك كلهم على عاتقه، فنطلبو من سيادة الوزير وكما هو في المخطط الحكومي التغطية الصحية باش نصونوا كرامة المواطن، فنحاولوا نقلصوا من هاد الأعباء على المعوزين الذين يقاسون ما يقاسيه جميع الفقراء والمحتاجين شكرا السيد الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير

*** السيد وزير الصحة :**

في الحقيقة، ما غاديش نزيد الكثير لأنه يعني الموضوع لي وضعيته كاين بعض التجاوزات تتوقع وحنا تنحاربوها ولكن مع الأسف ماشي دائما بنجاح إنما المهم أنه لا يمكن لي نگول ليك أن هاد التمنيات ديالك هي التمنيات ديالي، وحنا كنعملو جهدنا ونطلبوا الله في أقرب وقت نوصلوا لهاد النتيجة وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير،

دائما مع وزارة الصحة العمومية حول ترسيم الأعوان المؤقتين والعرضيين للمستشارين المحترمين السادة على لطفي، أحمد احصايني وأحمد الزايدي، فليتفضل أحد السادة المستشارين لإلقاد هذا السؤال.

*** السيد المستشار :**

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بادي ذي بدء لا بد أن أسجل لكم السيد الوزير وبارتياح ماقمتم به وما بدلتموه من مجهودات من أجل الإستجابة لبعض المطالب الأساسية للعاملين بقطاع الصحة وخصوصا فيما يتعلق بمراجعة القانون الأساسي للأطباء وتعميم التعويضات على الأخطار المهنية بالنسبة للمرضى والإداريين والأعوان الرسميين طبعا بعد عشر سنوات من التهميش والتماطل وخصوصا يلا عرفنا أن قطاع الصحة حابل بأخطار مهنية قاتلة وعدد من العاملين بهذا القطاع أصيبوا بأمراض مهنية مثل مرض السل ومهددين بما يسمى بمرض السيدا لهذا تنهنيوكم وتنحيوكم على هاد العمل والمجهود الذي بدلتموه، لكن سؤالنا اليوم السيد الوزير يتعلق بواحد الفئة جد مهمة وهي فئة الأعوان المؤقتين والعرضيين، اضطررنا باش نوضعوا عليكم هاد السؤال السيد الوزير نتيروا انتباهكم ومن خلالكم الحكومة بهاد الفئة التي تعمل داخل المستشفيات والمراكز الصحية والإدارة المركزية، هاد الفئة لي توصل عددها 1200 عون مؤقت وعرض ولي حسب القوانين الجاري بها العمل طبعا تعدى مدة العمل ديالها 7 سنوات وتنتظر الترسيم ولحد الآن لا زالت تعاني، طبعا هاد الفئة نعتبرها الأكثر فقرا

وتهميشا وعن شعورها طبعا أعتقد أن الكل خاصو ياخد بعين الإعتبار وصولوا لواحد الحالة ديال التدمر والقلق لأنه الحكومة تتعاطى مع كامل الأسف مع وضعيتها بنوع من عدم الجدية ويجعلنا نطرح أكثر من سؤال حول العدالة الإجتماعية التي تضعها الحكومة ضمن أولوياتها فكيف لنا مقارنة هذا الملف ومن أية زاوية؟ هل أجورهم تكفي حتى للتنقل من وإلى العمل إذا علمنا وأن هذا السؤال قد طرحه أحد الزملاء أن أغلب هاد الفئات الضعيفة تلتجأ للقروض ولا تتعدى أجورهم حاليا 570 درهم ؟ هل الحكومة تعي الأعباء الجسيمة المحدقة بكل الأخطار والأمراض المهنية وحوادث الشغل والأعباء الثقيلة والشاقة التي تشتغل فيها هذه الفئة، هل ترسيم هؤلاء في السلم واحد أو السلاليم الدنيا ستكلف أعباء مالية إضافية على الدولة إذا أخدنا بعين الإعتبار التعويضات الخيالية التي يتلقاها بعض المسؤولين في الوظيفة العمومية؟ هل من العدل والإنصاف رفض تطبيق مقتضيات قانونية التي تنص على قوانين الوظيفة العمومية والسيد وزير الوظيفة العمومية موجود معنا، على أن كل عون مؤقت قضى 7 سنوات خدمة يتم ترسيمه أم سنضل نردد أسطوانة التوازنات المالية على حساب حقوق أضحت مدرجة تحت عتبة الفقر، طبعا السيد الوزير أنا أعرف أن هذا الموضوع لا يهمكم كوزارة لكن الهدف الأسمى من هذا السؤال هو أنه تنطلبوا منكم أشنو هو ما هي الإجراءات التي تعتزمون القيام بها من أجل تحسيس جميع الوزراء داخل الحكومة من أجل التعجيل بترسيم هاد الفئة خصوصا إذا علمنا أن الكنفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار جلسات الحوار الإجتماعي قد أثارت هذا الموضوع ودافعت عنه باستماتة لأجل ترسيم جميع الأعوان والمؤقتين العاملين بالوظيفة العمومية وشكرا لكم السيد الوزير.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير الصحة فليتفضل

*** السيد وزير الصحة :**

شكرا للسيد الرئيس،

أشكر السيد المستشار المحترم على سؤاله، بطبيعة الحال كلنا يعلم وبالخصوص في قطاع الصحة ما هو الدور الأساسي لهذه الفئة من الموقتين الذين يعملون في ظروف صعبة وفي الحقيقة دورهم يفوق بكثير بعض الأحيان دور باقي العاملين، إلا أنه بطبيعة الحال مشكل الموضوع كما قلتم على الصعيد العام وليس على وزارة الصحة فقط، وبالنسبة لوزارة الصحة بالفعل 94-95 كاين 80 عون لي ما وقعش الترسيم ديالهم وكذلك بالنسبة للأعوان المؤقتين وعددهم 514 وذلك بطبيعة الحال لعدم تخصيص مناصب مالية لهم، فيما يتعلق بما ينبغي أن نقوم به جميعا، من المعلوم أن الزملاء الوزراء كيوضعو هاد المشكل باستمرار في الإطار لأنه العدد ديال هاد الفئة كثير وأعتقد أنه الآن كاين انفراج قريب في هاد الموضوع ولو تدريجيا وعلى أي حال كونوا على يقين جميعا ولا أتكلم باسم وزير الصحة فقط ولكن بكل الوزراء أنهم يتابعوا هاد الموضوع بصفة مدققة وإن شاء الله نتمنى أن نجد تطبيق هاد الأمر في القريب العاجل إن شاء الله كما صرح به.

وشكرا السيد الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير. هل هناك تعليق للسيد المستشار،

-- إذن ننتقل إلى السؤال الموالي موجه إلى السيد وزيرالوظيفة العمومية والإصلاح الإداري حول مصير الشكايات والتظلمات التي يبعث بها المواطنون للمستشارين المحترمين السادة سعيد التدلاوي، عادل المعطي، أحمي السنيتي وأحمد الديبوتي، إبراهم السالمي، عبد الرحمن بيجي ومحمد السولامي فليتفضل أحد السادة المستشارين.

*** السيد المستشار :**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

، السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،،

مما لا جدال فيه أننا نسعى جميعا ملكا وحكومة وشعبا على استكمال دولة الحق والقانون من خلال تحسين العلاقات بين الإدارة والمواطن، وقد جعل المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني ووارث سره جلالة الملك محمد السادس نصره الله من هذا الاختيار أحد الأولويات التي ترجمت منجزات هامة يمكن لبلادنا أن تفتخر بها داخليا وخارجيا، إلا أن بعض الجهات الخارجية لم تساير بعد التطورات الحاصلة في هذا الشأن وهو الواقع تترجمه السلبيات التي تتسم بها كل ما يتعلق بالتظلمات والشكايات التي يتقدم بها المواطنون إلى الجهات المعنية دون أن يتلقى الجواب عنها هنا أفتح قوسا، في عدة وزارات خاصة منها إدارة الضرائب السيد الرئيس هذا مشكل كبير وعويص جدا، كل المواطنين عندهم مشكل الضرائب، يتقدمون بالشكايات إلى الإدارة ولم يتوصلوا بأي جواب، ماعرفناش واش هدي سياسة الحكومة تقول للمواطن مثلا خلص وشكي، هذي أمثلة، هناك كذلك أعطي مثال، حال الجواب على الرسائل أو الشكايات أو التعزيات مثلا صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، كل من تقدم بتعزية مكتوبة إلى القصر الملكي العامر، كلهم تم جوابهم مكتوب بتوقيع صاحب الجلالة، فما بالك بإدارات أخرى وهذا نموذج السيد الرئيس للجواب على الشكاية، أرجع مما يجعلهم يضعون أكثر من تساؤل حول الأسباب التي تحول دون الإجابة عنهم، وفي هذا الإطار نود أن نسأل سيادة الوزير عن الأسباب التي تبيح للإدارة العمومية أن تتجاهل شكاية المواطن، وما هي الإجراءات العملية التي سوف تتخذونها للقضاء على هذه الظاهرة وشكرا السيد الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري فليتفضل.

*** السيد عزيز الحسين وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري :**

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم الذي تفضل بطرح هذا السؤال، طبعا هو يتضمن شقين التأسباب التي تجعل الإدارة لا تجيب ثم ماذا تقوم به الإدارة في هذا المضمار لتدفع الإدارات إلى الإجابة عن الشكايات التي تتوصل بها. أعتقد أن الحديث عن الأسباب قد يطول لأنها ترجع إلى سنوات إلى سلوك ترسخ لا الإدارة الإدارية أو البيروقراطية، ونحن في مشروع حكومة التناوب لدينا مشروع الإدارة المواطنة، حقيقة أن تجاهل الشكايات أمر غيرمقبول لأن الإدارة المواطنة إدارة مصغية ويجب أن تجيب عن تساؤلات وشكايات المواطنين وأود أن أقول لكم بأن الحكومة أصدرت منشورا وقعه السيد الوزير الأول باسمه دعا إلى إحداث خلية للتواصل لمعالجة الشكايات والتظلمات، هذا المنشور معروف يحمل تاريخ 19 ماي 99، والسيد الوزير الأول لم يصدر هذا المشروع ولم يتركه هكذا وإنما تتبعه وأصدر منشورا ثانيا يسأل كل قطاع قطاع كما خصصه لمنشوره وإلى ذلك وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري ذهبت خطوة أبعد بحيث وضعت مشروع قانون بتعديل القرارات الإدارية وهذا المشروع يلزم الإدارة من جملة ما يلزمها به الرد على كل شكاية أو طلب معلوم المصدر داخل الآجال القانونية ويعتبر سكوت الإدارة بمثابة قبول ضمني ما لم ينص القانون على خلاف ذلك فضلا عن ذلك هذا المشروع يوجب على المصلحة الإدارية التي تتوصل خطأ بشكاية أو طلب معلومي المصدر لا نتحدث عن شكاية أو رسالة تتجي مجهولة، هادي ما لزموش بها الإدارة، لكن لما يكون مصدر معلوم حتى عندما تصل الرسالة خطأ، يوجب على الإدارة أن تفعل إعادة الشكاية أو الطلب إلى المصلحة المعنية مباشرة باش ما ضيقش الوقت، مع إخطار المعني بالأمر بذلك، وهذا مشروع القانون أنجز مباشرة بعد الندوة التي قمنا بها يومي 29 و 30 أكتوبر الأخير تحت الرعاية السامية لجلالة الملك والتي شرفنا صاحب الجلالة في مستهلها بالرسالة السامية، هذا المشروع يوجد الآن بين يدي الأمانة العامة للحكومة التي هي بصدد إحالته على مختلف الوزارات ليتدارس في مجلس

حكومي مقبل بحول الله، هذا لأقول لكم بأن الحكومة ليست مكتوفة الأيدي أمام هذا الأمر، والمفتشين العامين الذين عقدوا يوم السبت الأخير الأخير ندوة حول تفعيل التفتيش العام وهو استرسال في ما كان قد وقع يوم 24 مارس من هذه السنة تحت رئاسة السيد الوزير الأول حيث أعطى تعليمات صارمة وواضحة إلى مختلف الإدارات لاستغلال هذه الأداة الموجودة لدى جل الوزارات الإستغلال الحسن وأشاد ونوه بالمفتشين العامين تحفيزا لهم ليقوموا بدوره كاملا والتفتيش والمفتشين العامين خلال الإجتماع الأخير تطرقوا لدورهم في تفعيل ميثاق حسن التدبير ومن جملة ذلك هذا الجانب بحيث يحرص على توعية الموظفين وعلى تأطيرهم وجعلهم يتحولون من إدارة بيروقراطية متحجرة إلى إدارة مواطنة وأنا دائما أقول بأن الموظفين المغاربة قابلين للتطور وعدد كبير منهم حازمون ولكن أعتقد أن التكوين المستمر مفيد جدا في هذا المجال ولا بأس من أن نحسسهم وأن ندعوهم إلى أن يتعاملوا مع المواطنين وخاصة وأن الموظف هو الأخر مواطن الموظف في الضريبة الذي نتحدث عنه هو الآخر يشكو أحيانا إلى إدارة أخرى بوصفه مواطنا عاديا لأن الضريبة لا تستحود على كل شيء الموظف في الضريبة سيحتاج ليذهب إلى البلدية وإلى عدد من القطاعات، إذن هو الآخر يجب أن يعلم أنه مواطن وأنه إذا كان لا يقبل أن يعامل معاملة سيئة أو يتجاهل فلا يجب أن يعامل بذلك المواطنين الآخرين وشكرا على سؤالكم الهام.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير المحترم هناك تعقيب للسيد المستشار

*** السيد المستشار :**

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين المحترمين أريد في البداية أن أشكر السيد الوزير على جوابه الشافي لكن كل ما تقومبه الحكومة الآن كلنا آمال في تفعيل الإدارة المغربية فلتيتمنى المواطن المغربي السيد الوزير هو تفعيل والدفع بدواليب الإدارة للجواب على جميع مراسلات المواطن، لكن حنا معكم السيد الوزير حول هاد التفعيل ديال هاد الندوات لهاد المنشور لشرتو ليه آنفا، لكن لا بد ما تعطيو لكل واحد حقه لأن الإدارة لازم باش توفر على آليات العمل لأن جميع الرسائل التي تتوصل بها الإدارة في بعض الأحيان أنها من ما عندهاش الوسائل الكافية باش يمكن تجاوب على هاته الرسائل فلتتمناو وهذا ما تنعرفوه فيكم السيد الوزير أن يكون تتبع مستمر لهاد الرسائل التي توجهوها للإدارات قصد تتبع مشاكل المواطن، ولهذا كلنا آمال باش الإدارة تجاوب كل مواطن في الوقت المناسب كما شار السيد المستشار المحترم أن المشكل وهو حينما يتعلق مثلا بإدارة من الإدارات التي يؤدي فيها المواطن الثمن ألا وهي في بعض الأحيان يؤدي أثمان من المصاريف ديالو كالضريبة، ولهذا أمنيتنا باش يكون تحليق جديد ودفعة جديدة للإدارة .

وشكرا السيد الوزير.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب

*** السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري :**

شكرا للسيد الرئيس.

غير الجانب أولا ديال الضريبة أنا تنعرف بأن السيد وزير الإقتصاد والمالية يوليه أهمية خاصة وله وعي كبير بجانبين أولا توعية الناس لي في الضريبة وتوعية المواطن على قضية الضريبة مسألة الإدارة المواطنة ولكن كذلك المواطن الملزم حتى هي مهمة جدا هذا موضوع لكن غير بالإضافة يلا سمح لي السيد الرئيس تنقول بأنه في الأيام القريبة جدا غادي يكون عندنا واحد اللقاء ديال جميع الإدارات ممثلي جميع الإدارات يرأسه السيد الوزير الأول، اشنو هو الموضوع ديالو الموضوع ديالو يجاوبونا على واحد الملف متكامل فيه نقطة الشكايات والتظلمات أساسية، الهدف من هاد اللقاء، أشنو هو باش نصلحوا واحد الملف متكامل غادي

نمشيو به لـ 16 جهة، كل جهة جهة باش نكونو الرؤساء ديال المصالح المحلية باش هو بدورهم يكونوا الناس لي عندهم ويوعوهم، أش خصهم يعملوا وهاد النظام ديال الشكايات يولي فعلا مترسخ في الأذهان ديالنا ونعملوا به فعلا، لأنه السيد الوزير الأول لما قلت لكم قبيلا عمل هاد إلى المنشور ما عملوش هكداك، عملوا لأنه بغى فعلا المواطن سمع الصوت ديالوا فضلا عن هذا لما قلت لكم مشروع القانون راه هذاك قانون على أنه لما يصدر إن شاء الله ويجي عندكم وتقبلوه وتصادقو عليه ويصدر في الجريدة الرسمية ويصبح معمول بيه، لما تجاوبش عليه يجبر القانون في يده وغادي ينشي بيه للمحاكم ويطلب حقه، وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير،

آخر سؤال مسجل في هذه الجلسة موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني حول توحيد لائحة العطل المدرسية للمستشار المحترم محمد الخضوري فليتفضل السيد المستشار لإلقاء هذا السؤال.

*** المستشار السيد محمد الخضوري :**

السلام عليكم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير ،

إخواني المستشارين،،

قبل حكومة التناوب كانت المدارس تتعرف لائحة وحدة ديال العطل، وبعد 1998 -99 عرفت لائحتين كل واحدة مستقلة ومختلفة عن الأخرى مما سبب ارتباك للجميع، فكثير من الإداريين الذين يعملون بمؤسسات تحتوي على أقسام إعدادية وثانوية لم ينعموا بعطلهم العادية كما أن أغلبية الأسر المغربية لها أبناء يدرسون في الأساسي وآخرون في الثانوي لم ذهاب البعض إلى المؤسسات التعليمية بينما آخرون في العطلة أو العكس مما عرقل برامج عطلهم وانتقالاتهم وعلى سبيل المثال مثال في عيد المسيرة الخضراء كاين 4 أيام بالنسبة للأساسي وكاين 3 أيام بالنسبة للثانوي وكذلك بالنسبة لعطلة نهاية الدورة فيها 11 يوم بالنسبة للأساسي وكاين 9 أيام بالنسبة للثانوي، كاين بالنسبة لعيد العرش كاين 4 أيام بالنسبة للأساسي ونهار بالنسبة للثانوي، زد على ذلك 7 أيام للثانوي بعد الدورة الأولى من الباكالوريا ولهذا ونزولا السيد الوزير عند رغبة التلاميذ وأوليائهم والأساتذة والإداريين نرجو منكم تكوين لجنة مشتركة لتحديد وتوحيد لائحة العطل خصوصا وأنه نحن قابلين على تغييرات واحد العدد ديال العطل الوطنية وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

الكلمة للسيد الوزير فليتفضل.

*** السيد عبد الله ساعف الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني.**

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار ،

تنشكروك على هاد السؤال الذي شغل فعلا الأسرة التعليمية السنة الماضية وكذلك الآباء وأولياء التلاميذ والتلاميذ علاش كانت هناك عطل خاصة بالثانوي لأن النمط الثانوي يختلف على باقي المستويات وبالخصوص كل ما يتمحور حول الدورة الأولى ديال الباكالوريا فكان من الضروري أنه يوقع نوع من القطيعة ديال الدورة الأولى ديال الباكالوريا فجاءت أساسا كعنصر جديد ديك العطلة ديال 7 أيام نربحوها في العطل الأخرى نقصوها من العطل الأخرى المنطقي أنه تجي ديك القطيعة من بعد الإمتحانات في انتظار النتائج ديال الدورة الأولى استعدادا للدورة الثانية، لكن بان بأن هذه التجربة طرحت بعض المشاكل فعلا خاصة بالنسبة للإدارة وخاصة بالنسبة للآباء الذين عندهم أبناء في الطورين السلك الأول والثاني .. عندهم أجزاء من العائلة كل واحد عندو عطل خاصة به وكذلك هناك بعض المؤسسات التي فيها الطورين خلف بعض المشاكل التدبيرية ولهذا ورغم هذه الإعتبارات المنطقية هو يكون ضروري واحد القطيعة ما بين الدورة الأولى، رغم هذه الإعتبارات تم تكوين لجنة مشتركة تم توحيد العطلة هاد السنة، فبانت ضرورة

لائحة موحدة ديال العطل وهاد شي لمشينا فيه هاد السنة وشكرا السيد الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير، التعقيب للسيد المستشار

*** السيد المستشار :**

تنشكرو السيد الوزير على جوابه لأنه عندما طرحنا هذا السؤال فلتنوير الرأي العام فيما يخص العطلة ولكن تتبقى أن هناك العطلة في حد ذاتها واحد المناسبة أسروية وتنطلبو كتلك من السيد الوزير يكون شي نهار دراسي حول عطلة المدارس والإتصال بجميع الإدارات لتسهيل حتى بالنسبة للآباء واحد العدد ديال التسهيلات فيما يخص الخروج بأبنائهم والسفر بهم أثناء العطلة خارج الإطار التعليمي كاين مسائل أخرى تدار في البادية بالخصوص كاين التلاميذ تيفرضوا العطل على المؤسسات نظرا وخصوصا عندما تكون الداخليات إما تيجيو موخرين وإما ما تيجيوش وإما تخرجو قبل الوقت إذن على العموم كاين غياب ديال شهر أو شهر ونصف في بعض المناطق، لهذا خاص ناخد بعين الإعتبار العطل حتى بالنسبة للناحية والداخليات إلى آخره، إذن خاص ماكاينش عصا موسى أو حل ولكن خص يوم دراسي لتدارس العطلة المدرسية لا كعطلة وطنية ولا كعطلة عندها خصائص بالنسبة للمناطق وبالنسبة للجهات لي عندها داخليات وشكرا السيد الوزير.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار .

الكلمة للسيد الوزير في التعقيب.

*** السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني**

... السنة الماضية بينت بأنه فعلا بوضوح كثرة العطل على الأقل كان عندها هاد الفائدة أنها بينت بوضوح كثرة العطل في نظامنا التعليمي وشكلنا لجنة لدراسة لتنظيم السنة الدراسية الي أعطت تصورها ومن ضمن نتائج تصورها اللائحة الموحدة ديال هاد السنة ولكن هناك أيضا التفكير في طريقة استغلال الأيام لي بلاما تكون عطلة كتكون فارغة مثلا أيام امتحانات الباكالوريا بالنسبة لبعض التلاميذ هادا أما فيما يخص التلاميذ لي تفرضوا العطل ديالهم، كنعتبر بأن مؤسسة تعليمية لي تتحترم نفسها ما تتخليش هاد الحالات، العلاقة التعليمية خصها تلعب بكل قواتيها ما يمكنش قبول أنه يتفرض عطل غير العطل المبرمجة ولي مخططة خلال السنة وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير.

كان هذا آخر سؤال مدرج ضمن جدول أعمال هذه الجلسة شكرا للسيد الوزير، شكرا للسادة المستشارين،

رفعت الجلسة.